

البنوك الكويتية قوة... جودة... متانة... ثقة... علاوة

11 نقطة مضيئة في البيانات المالية المصرفية

5,990 مليار دينار ودائع أجنبية لحكومات وقطاع خاص ومؤسسات عامة

على سكة التنفيذ، وكافة البنوك جاهزة بمنتجات متنوعة، وسيشهد السوق منافسة كبيرة خلال المرحلة المقبلة، والمنافسة على التمويل لا تأتي إلا من قطاع مصرفي قوي ومستقر ومليء.

سنوي، وبثبات يجعلها «رمانة» ميزان السوق المالي والاقتصاد عموماً. تستعد البنوك حالياً لتوفير أكبر كتلة تمويل لمشروع قانون الرهن العقاري الذي تم إقراره رسمياً وأصبح

بالأرقام وشهادة كافة وكالات التصنيف العالمية، البنوك الكويتية الأقوى والأعلى تصنيفاً والأكثر استقراراً، والأكفأ في تحقيق الأرباح وبمعدلات نمو جيدة، وتمنح المساهمين توزيعات نقدية ومنح بشكل

وفيما يلي أهم وأبرز الأرقام الحديثة الرسمية وفق بيانات أغسطس 2026.

1	موجودات البنوك 104.751 مليار دينار.	2	حقوق المساهمين 17.504 مليار دينار.	3	ودائع القطاع الخاص الكويتي 45.796 مليار دينار، منهم 6.374 مليار بالعملات الأجنبية.	4	إجمالي الودائع في البنوك 62.873 مليار دينار.
5	ودائع الحكومة آجلة وتحت الطلب 6.079 مليار دينار.	6	ودائع المؤسسات العامة آجلة وتحت الطلب 10.998 مليار دينار.	7	ودائع من الخارج «حكومات ومؤسسات عامة وقطاع خاص» 5.990 مليار دينار.	8	إجمالي قروض قائمة للمقيمين وغير المقيمين 65.740 مليار دينار.
9	إجمالي التسهيلات الائتمانية للسوق المحلي 55.153 مليار دينار.	10	تمويل المتاجرة في الأسهم المحلية 4.966 مليار دينار.	11	الموجودات الأجنبية 34.240 مليار دينار.		

السوق صامد... رغم الضغوط

**مسؤولية الشركات سرعة
تقديم الإيضاحات والرد على
أي معلومات مغلوبة**

**مكاسب بقيمة 32.5
مليون ترسخ الثقة وتعكس
التحركات المؤسسية**



الرئيسي 50 يحافظ على مكاسب بنسبة 15.16%

52.644 مليار دينار كويتي، وبلغت المكاسب 32.5 مليون دينار.

تراجعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 18.3% وحجم الصفقات 19.6% وقيمة التداول 20.7% لتبلغ 56.083 مليون دينار.

شمل التداول 136 سهماً مدرجاً وارتفعت أسعار 44 شركة وتراجعت 79 أخرى.

بلغت خسارة القيمة السوقية من بداية العام 1.66%، وهي نسبة من بين الأقل على مستوى الأسواق المالية، فيما حافظ الرئيسي 50 على مكاسب بنسبة 15.16% من بداية العام، والرئيسي بنسبة 6.3%.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.11%، فيما ارتفع المؤشر العام بـ0.06%، بينما تراجع «الرئيسي 50» بنحو 0.36%، وانخفض «الرئيسي» بـ0.19% عن مستوى الاثنين

وشهدت الجلسة ارتفاع 9 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ2.41%، بينما تراجع 4 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ3.77%.

وجاء سهم «وطنية» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 20.23 مليون سهم؛ فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 4.19 مليون دينار.

الجميع يراهن على شركات الثقة والأداء التشغيلي والكيانات التي تواصل تطوير أعمالها وتنوع مصادر الدخل ومستمرة في تنفيذ خططها، فيما شركات المضاربات هي التي تمثل حالة الضغط على السوق، وبالتالي هدوء بعض المضاربات تعكسه تراجعات مؤشرات، فيما مؤشرات أخرى تعكس التحركات على الأسهم الثقيلة وذات المستقبل الإيجابي، وهي معروفة وواضحة وفقاً لبياناتها المالية ومسارها في كل الأزمات الماضية.

في الوقت ذاته حذرت المصادر من أي معلومات مغلوبة يتم بثها عبر أي وسائل، مؤكدة أن البيانات المالية واضحة ومعروفة، وكل شركة يجب أن تضطلع بمسؤولياتها في سرعة تقديم الإيضاحات، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة وكذلك في ظل انتشار معلومات غير دقيقة.

التعاطي الفوري واللحظي من الشركات يجب أن يكون استثنائياً في ظل المرحلة الراهنة على أقل تقدير، على أن يبقى نهجاً مستمراً ومتواصلاً ليعزز ويعمق من شفافية السوق أكثر وأكثر، خصوصاً وأن تلك البيئة معززة لنمو الاستثمارات المحلية وجاذبة للأجنبية.

أمس أغلقت القيمة السوقية للبورصة عند مستوى

بالرغم من الضغوط المحيطة بالسوق والتي تؤجج العامل النفسي لا تزال البورصة في حالة ثبات وتماسك وصلابة وقوة، حيث وسط غلبة البيع أمس حقق السوق مكاسب جيدة وإيجابية بقيمة 32.5 مليون دينار كويتي، وهي أعمق من حجمها في ظل حجم الأحداث الجيوسياسية شديدة التقلب والتغير، لكنها الثقة والثبات لا أكثر هي الأكثر يقيناً ودعمًا بين شرائح كثيرة من المستثمرين سواء الأفراد أو المؤسسين.

ربما يفتقد السوق في هذه المرحلة تحركات وتعاملات المطلعين نتيجة الحظر القانوني حتى الإفصاح عن البيانات المالية الفصلية للربع الثالث من 2026.

لكن بالرغم من ذلك التحركات التي يشهدها السوق والتي تسيطر عليها حالة المد والجذر للسيولة وفقاً لمنعطفات الأوضاع الجيوسياسية، يعتبر السوق مستقر وأفضل بالمقارنة مع أسواق أخرى كثيرة تسجل مستويات هبوط حادة.

وتؤكد مصادر استثمارية بأن البورصة لو لم تحقق أي مكاسب وتماسكت واستقرت فهو في حد ذاته مكسب كبير فيما تحقيق أي هامش يعتبر وضع استثنائي وجيد.

إفصاحات البورصة

«كفيك»: تنفيذ صفقة متفق عليها بقيمة 297.5 ألف دينار

أعلنت بورصة الكويت تنفيذ صفقة متفق عليها على أسهم شركة كفيك للاستثمار، بنحو 1.75 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 297.5 ألف دينار كويتي.

وأوضحت البورصة، في بيان الثلاثاء، أن سعر السهم في الصفقة بلغ 170 فلساً. تُعد الصفقة عملية تداول متفقاً عليها بين أطرافها؛ وفقاً للإجراءات المعمول بها في البورصة، ولم يتضمن الإعلان تفاصيل بشأن هوية البائع والمشتري، أو أثر الصفقة على هيكل ملكية الشركة.

«الميدان»: وليد السميث رئيساً لمجلس الإدارة

عملية التغيير وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها. كما أفادت عيادة الميدان بأنها كانت قد تسلمت بتاريخ 8 أكتوبر 2026 كتاب استقالة طلال أحمد الخرس، ممثل الشركة الكويتية للخدمات الطبية في مجلس إدارة الشركة، من منصب رئيس مجلس الإدارة ومن تمثيل الشركة الكويتية للخدمات الطبية في المجلس.

أعلنت شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان تلقيها كتاباً رسمياً من الشركة الكويتية للخدمات الطبية يتضمن رغبتها في تغيير ممثلها لدى الشركة؛ ليصبح وليد حمد السميث ممثلاً لها بدلاً من طلال أحمد الخرس.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت الثلاثاء أنها بدأت اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال

«وفرة للاستثمار» تخفض حصتها في «سنام القابضة» إلى 8.33%

وبحسب الإفصاح؛ فإن الهدف من تملك الحصّة لا يزال الاستثمار قصير الأجل، دون تغيير عن الهدف السابق المعلن في إفصاح 23 سبتمبر 2026. ويبلغ رأس المال المدفوع لـ«سنام القابضة» 23.15 مليون دينار، موزع على 231.53 مليون سهم مُصدر، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم، وتمتلك مجموعة الديرة القابضة 19.22% من «سنام القابضة»، بينما تمتلك «وفرة» 8.33%.

خفضت شركة وفرة للاستثمار الدولي، حصتها المباشرة في شركة مجموعة سنام القابضة إلى 8.33%، مقابل 9.06% في الإفصاح السابق، بانخفاض يقارب 1.7 مليون سهم. وأظهر إفصاح من الشركة لبورصة الكويت، الثلاثاء، تراجع ملكية «وفرة للاستثمار الدولي» من 20.98 مليون سهم إلى 19.28 مليون سهم، بانخفاض نسبته 0.73 نقطة مئوية.



«إيفا»: استقالة واستدعاء العضو الاحتياط

عقد مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» اجتماعه بشأن استقالة شركة منارة الأفق العقارية من عضوية مجلس الإدارة. وحسب بيان لبورصة الكويت، الثلاثاء، فقد تم استدعاء عضو الاحتياط الأول شركة موارد الأفق للتجارة العامة والمقاولات؛ وذلك على أن يتم تسمية ممثلها لاحقاً.

«ستاندرد آند بورز» تصنف سندات «الخليج للتأمين» عند (A-)

الأجل للمجموعة البالغ (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، ويعكس طبيعة السندات وخصائص تأجيل سداد الفوائد. ومن المرجح استخدام حصيلة الإصدار في تمويل الأغراض العامة للمجموعة؛ بما في ذلك إمكانية إعادة تمويل الالتزامات القائمة. وذكرت المجموعة أنها تقوم بمتابعة كافة الإجراءات لاستكمال الموافقات اللازمة من هيئة أسواق المال لطرح وتسويق السندات، كما سيتم تقديم الإفصاحات ذات العلاقة بشكل متتابع فور استكمال موافقات هيئة أسواق المال وغيرها من المعلومات الجوهرية المرتبطة بعملية إصدار سندات الدين الدائمة المصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال.

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين منح وكالة إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية سندات الدين الدائمة المُصنفة ضمن الشريحة الثانية من رأسمال المجموعة (Tier 2)، والمزمع إصدارها من قبل المجموعة بقيمة إجمالية تبلغ 100 مليون دينار كويتي، تصنيفاً ائتمانياً بدرجة (A-)؛ وذلك شريطة الحصول على الموافقات الرقابية اللازمة. ومن المتوقع؛ وفق بيان لبورصة الكويت الثلاثاء، أن يتم إصدار السندات على شريحتين متساويتين، بقيمة تصل إلى 50 مليون دينار كويتي لكل شريحة، وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة، مع إمكانية استرداد السندات بعد مرور 5 سنوات. وأشارت «الخليج للتأمين» إلى أن ذلك التصنيف يأتي أقل بدرجتين من التصنيف الائتماني طويل

إفصاحات البورصة

«الدولية الكويتية» تخفض حصتها في «ايفا» إلى 4.33%

كشف نموذج إفصاح عن تغيير في مصلحة شخص مستفيد، قيام الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة بخفض حصتها في شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «ايفا».

ووفق الإفصاح المنشور على بورصة الكويت، الثلاثاء، تراجعت حصة «الدولية الكويتية» من 30.54 مليون سهم تمثل 5.116% من رأسمال «ايفا»، إلى 25.85 مليون سهم تعادل 4.332% من رأس المال.

ليظهر الإفصاح انخفاض عدد الأسهم المملوكة بمقدار 4.68 مليون سهم. يُشار إلى أن الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة قد أعلنت أن نسبة ملكيتها في شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «ايفا» تبلغ 5.116% من إجمالي الأسهم؛ بما يعادل 30.54 مليون سهم.

يبلغ رأس مال «ايفا» 59.68 مليون دينار كويتي موزعة على 596.79 مليون سهم، وتمتلك شركة مد البحر القابضة ومجموعتها حصة قدرها 20.85% من شركة «ايفا»، فيما تمتلك مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار 18.86%.

تجديد ترخيص صندوق ثروة العربي 3 سنوات

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (147) لسنة 2026 بشأن تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق ثروة العربي لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من 2 فبراير 2027.

ووفق القرار، يأتي التجديد بناءً على طلب شركة ثروة للاستثمار، وبعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وشهادة ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق ثروة العربي رقم (00132015LCIS) الصادرة بتاريخ 2 فبراير 2024.

كما استند القرار إلى القرار رقم (131) لسنة 2026 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 2026.

ونصت المادة الثانية من القرار على دعوة الجهات المختصة بتنفيذه كل فيما يخصه، على أن يعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره، وأن ينشر في الجريدة الرسمية.

بورصات خليجية

«تاسي» يرتد بمكاسب نسبتها 0.33% بعد 4 جلسات من التراجع... فهل يستعيد الزخم من جديد

ريال، تلاه سهم «حديد وطني» بمكاسب بلغت 9.93% عند 3.21 ريال، ثم سهم «جربير».

كما ارتفع سهم «أنابيب الشرق» بنسبة 7.14%، وصعد سهم «أنابيب السعودية» بنسبة 5.07%، بالتزامن مع إعلان الشركة السعودية لأنابيب الصلب توقيع عقد مع «أرامكو السعودية».

وفي المقابل، تصدر سهم «تنمية» قائمة الأسهم المتراجعة بنسبة 6.55%، ليغلق عند 49.90 ريال، تلاه سهم «قو للاتصالات» بانخفاض نسبته 5.57%، ثم سهم «المسار الشامل» بنسبة 3.73%، فيما تراجع سهم «الخدمات الأرضية» بنسبة 3.35% إلى 20.20 ريال.

وتصدر سهم «مصرف الراجحي» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث قيمة التداول بنحو 251.91 مليون ريال، يليه سهم «البنك الأهلي السعودي» بقيمة 215.62 مليون ريال، ثم سهم «أرامكو السعودية» بنحو 203.53 مليون ريال.

أما من حيث أحجام التداول، تصدر سهم «حديد وطني» بنحو 10.64 مليون سهم، تلاه سهم «أنابيب» بتداولات بلغت 8.75 مليون سهم.

وعلى صعيد المستويات السعرية، سجل سهم «حديد وطني» أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً عند 3.21 ريال، فيما سجل سهم «سهل» و«تمكين» قيعاناً تاريخية جديدة عند 12.68 ريال و41.96 ريال على التوالي.

كما سجلت أسهم «إس إم سي للرعاية الصحية» و«الخدمات الأرضية» و«العربية» قيعاناً تاريخية جديدة عند 14.20 ريال و20.14 ريال و40.98 ريال على التوالي.

وأغلقت أسهم «البلاد» و«أسترا الصناعية» و«الخريف» و«جبسكو» و«سدافكو» و«أسمنت أم القرى» و«أسمنت السعودية» و«مجموع فارما» عند أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً.



وفي المقابل، حذرت من استمرار الضغوط الناتجة عن مبيعات المؤسسات الأجنبية في أسواق المنطقة، موضحة أن عودة تلك المؤسسات إلى الشراء وتكوين مراكز استثمارية جديدة بالتزامن مع إعلان النتائج المالية، لا سيما نتائج «أرامكو السعودية» المرتقبة، قد تعزز فرص استمرار الارتداد.

وعلى مستوى القطاعات، تصدر قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية قائمة الارتفاعات بنسبة 4.67%، مدعوماً بالصعود القوي لسهم «جربير»، الذي ارتفع بنسبة 8.18% ليغلق عند 17.33 ريال، عقب إعلان الشركة نتائجها المالية التقديرية لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2026.

وجاء قطاع المنتجات المنزلية والشخصية في المرتبة التالية بارتفاع نسبته 1.56%، تلاه قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة 1.37%، فيما ارتفع قطاع البنوك بنسبة 0.66%، مستحوذاً على سيولة بلغت 775.35 مليون ريال.

وعلى الجانب الآخر، تراجع قطاع الإعلام والترفيه بنسبة 1.71%، وانخفض قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة 0.95%.

وتصدر سهم «الأسماك» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 9.99%، ليغلق عند 58.35

البيعية.

وأشار إلى أن استمرار دعم البنوك وتحسن السيولة يمثلان عاملين أساسيين لتأكيد الارتداد، وعدم اقتصره على حركة تصحيحية مؤقتة.

من جانبها، قالت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، إن ارتداد السوق خلال جلسة الثلاثاء تزامن مع بدء ظهور نتائج أعمال الشركات عن الربع الثالث تدريجياً، لافتة إلى أن بعض النتائج جاءت أفضل من توقعات المحللين، ما قد يدعم أداء الأسهم خلال الفترة المقبلة.

وأشارت رمسيس إلى أن سهم «جربير» سجل ارتفاعاً ملحوظاً عقب إعلان النتائج المالية التقديرية، كما سجل سهم «تدوير» و«الفاخرة» مستويات سعرية تاريخية جديدة خلال الجلسة، في حين ارتد سهم «أنابيب» من مستوى دعم رئيسي.

وأضافت أن ارتفاع قيم التداولية قد يدعم تحرك المؤشر نحو مستوى 10500 نقطة، مع إمكانية الوصول إلى 10700 نقطة في حال تحسن الأوضاع الجيوسياسية.

وأشارت إلى أن الاستقرار عند هذه المستويات قد يفتح المجال أمام استهداف مستوى 11300 نقطة.

أنهى مؤشر السوق الرئيسية السعودية «تاسي» تعاملات جلسة الثلاثاء، مرتفعاً بنسبة 0.33%، بما يعادل 34.18 نقطة، ليغلق عند مستوى 10318.14 نقطة.

وجاء ذلك بدعم من أداء قطاعي البنوك وتجزئة وتوزيع السلع الكمالية، بالتزامن مع صعود سهم «جربير» عقب إعلان النتائج المالية التقديرية للشركة عن فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2026.

وقال محللون إن محاولة المؤشر الارتداد بعد موجة من التراجعات، جاءت مدعوماً بتحسن أداء بعض الأسهم القيادية والقطاعات، فيما تظل استدامة الصعود مرهونة باستمرار تدفق السيولة وظهور محفزات جديدة من نتائج أعمال الشركات.

وبلغت قيمة التداولات 3.25 مليار ريال، عبر التداول على 162.28 مليون سهم، فيما ارتفعت أسهم 104 شركات، مقابل تراجع أسهم 146 شركة، واستقرار 23 شركة دون تغيير.

وافتح المؤشر الجلسة عند مستوى 10291.36 نقطة، وسجل أعلى مستوى خلال التعاملات عند 10334.36 نقطة، فيما بلغ أدنى مستوياته عند 10276.09 نقطة.

وقال عادل الحويل، الخبير الاقتصادي، إن عودة مؤشر «تاسي» للتداول أعلى مستوى 10300 نقطة تمثل إشارة أولية على تحسن تماسك السوق، بعد أربع جلسات متتالية من التراجع، مشيراً إلى أن أداء القطاع البنكي أسهم في دعم المؤشر خلال التعاملات.

وأوضح الحويل أن مؤشر البنوك ارتفع بنحو 0.66% خلال التعاملات، فيما تحرك قطاع الطاقة بالقرب من الاستقرار، بما ساعد على الحد من الضغوط الواقعة على السوق.

وأضاف أن مستوى 10300 نقطة يمثل منطقة دعم مهمة للمؤشر، موضحاً أن المحافظة عليه قد تعزز فرص استعادة مستوى 10400 نقطة، بينما قد يشير كسر مستوى 10200 نقطة إلى تجدد الضغوط

بورصات خليجية

6 مليارات درهم مكاسب سوقية لبورصة أبوظبي

أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الثلاثاء على ارتفاع بنسبة 0.325% كاسباً 31.71 نقطة، لينتهي الجلسة عند مستوى 9793.64 نقطة.

وشهد السوق سيولة قوية بلغت قيمتها الإجمالية 1.140 مليار درهم، متوزعة على حجم تداول بلغ 377.686 مليون سهم عبر تنفيذ 21,535 صفقة.

ودعم أداء السوق تنفيذ صفقة كبيرة على سهم شركة «منازل العقارية» بقيمة بلغت 36.500 مليون درهم. وأظهرت بيانات السوق تنفيذ الصفقة على 100 مليون مليون سهم، تعادل نحو 3.8% من إجمالي أسهم الشركة، بسعر تنفيذ بلغ 0.365 درهم للسهم الواحد.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة إلى 2.569 تريليون درهم بختام التعاملات، مقارنة بـ 2.563 تريليون درهم في الجلسة السابقة. وبذلك حققت القيمة السوقية مكاسب بقيمة 6 مليارات درهم، بنسبة نمو بلغت نحو 0.23%.

وعلى صعيد حركة الأسهم، انخفضت أسعار 41 سهماً، في مقابل ارتفاع 37 سهماً، بينما أغلقت 55 شركة محافظة على مستوياتها السابقة دون تغيير.

تصدر سهم «مجموعة أرام» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنهاية التعاملات، حيث قفز بنسبة 9.796% ليغلق عند سعر 2.69 درهم.

وتصدر سهم «البنك العربي المتحد» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بنهاية التعاملات، بعدما انخفض بنسبة 4.930%.

أداء قطاعات السوق

تباين أداء القطاعات في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنهاية التعاملات الثلاثاء، حيث تصدر قطاع «السلع الاستهلاكية» قائمة القطاعات المرتفعة بزيادة نسبتها 2.66%، في حين جاء قطاع «التكنولوجيا» في صدارة القطاعات المتراجعة بعد هبوطه بنسبة 1.06%.

بورصة دبي... القيمة السوقية ترتفع 3.8 مليار درهم



ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.36% متقدماً بواقع 21.10 نقطة ليغلق عند مستوى 5858.87 نقطة بنهاية تعاملات الثلاثاء.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات 351.799 مليون درهم بعد التداول على 141.142 مليون سهم، عبر تنفيذ 10.999 صفقة.

وسجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة ارتفاعاً بنحو 3.877 مليار درهم ما يعادل 0.41% لتصل إلى 959.513 مليار درهم بختام تعاملات، مقارنة بـ 955.636 مليار درهم في الجلسة السابقة.

وشهدت التعاملات تبايناً في أداء الأسهم، مع تسجيل 22 سهماً انخفاضاً، في مقابل ارتفاع 20 سهماً، واستقرار 8 أسهم دون تغيير.

تصدر سهم «طلبات» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً صاعداً بنسبة 2.38%.

وتصدر سهم «الأغذية المتحدة» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، منخفضاً بنسبة 4.96%.

أداء قطاعات السوق

غلب الارتفاع على أداء القطاعات بسوق دبي المالي، بقيادة «الخدمات الاستهلاكية» الذي سجل مكاسب بنسبة 1.985%، فيما اقتصرت التراجعات على «قطاع الاتصالات» الذي انخفض بنسبة 0.327%، بينما استقر «قطاع المواد الأساسية» فريداً دون تغيير.

بورصة مسقط تتراجع بنسبة 0.97% بنحو 75.87 نقطة

سهم عمان والإمارات القابضة القيادي المتراجع بنسبة 1.61%، وتراجع سهم بنك صحرار الدولي القيادي بنسبة 1.57%.

وحد من تراجع القطاع المالي صدارة سهم صحرار للطاقة للرابحين بنسبة 10%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 39.59%، إلى 161.66 مليون ورقة مالية، مقابل 267.59 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 34.54%، خلال الجلسة إلى 48.71 مليون ريال، مقارنة بنحو 74.42 مليون ريال جلسة الاثنين.

وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 63.94 مليون سهم، بقيمة 12.14 مليون ريال.

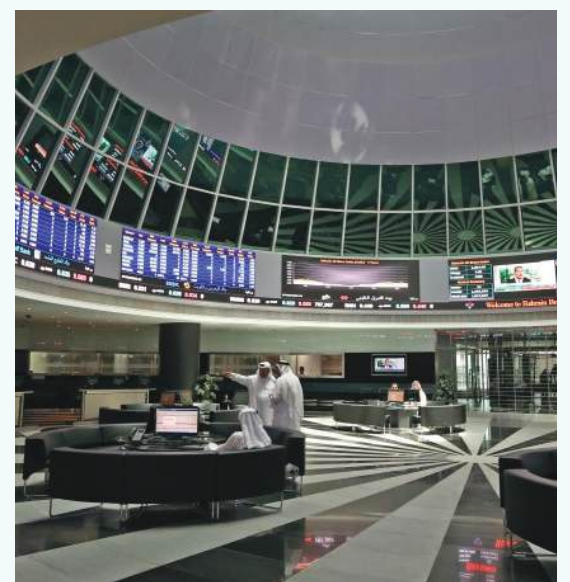
أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الثلاثاء، متراجعاً بنسبة 0.97%، بإقفاله عند مستوى 7,728.06 نقطة، خاسراً 75.87 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الاثنين.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 0.71%؛ مع تقدم سهم ظفار لتوليد الكهرباء على المتراجعين بنسبة 5.06%، وتراجع سهم أوكيو لشبكات الغاز القيادي بنسبة 2.14%.

وتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.54%؛ بضغط سهم اسمنت عمان القيادي المتراجع بنسبة 2.33%، وتراجع سهم أوكيو للصناعات الأساسية القيادي بنسبة 1.85%.

وكان المالي أقل القطاعات تراجعاً بنسبة 0.38%؛ بضغط

بورصة البحرين تغلق على مكاسب هامشية بنسبة 0.02%



أنهت بورصة البحرين تعاملات، الثلاثاء، على ارتفاع هامشي بدعم قطاعي الاتصالات والصناعات.

ومع ختام التعاملات، ارتفع المؤشر العام 0.02% إلى مستوى 1882.51 نقطة، وسط تعاملات بحجم 750.53 ألف سهم، بقيمة 261.67 ألف دينار، توزعت على 69 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم بنك جي إف إتش بـ 0.42%، تلاه سهم ايه بي إم تيرمينالز البحرين 0.36%، وسهم بيبون بـ 0.22%.

بينما انخفض منفرداً سهم بنك البحرين والكويت بـ 0.36%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 211.41 ألف سهم بسعر 0.221 دينار للسهم، تلاه سهم بنك البحرين والكويت بتداول 180.07 ألف سهم بسعر 0.56 دينار للسهم.



أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء مرتفعة؛ بدعم صعود 4 قطاعات.

زاد المؤشر العام بنسبة 0.17% ليصل إلى النقطة 8992.33؛ رابحاً 15.69 نقطة عن مستوى الاثنين.

ودعم الجلسة ارتفاع 4 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ 2.10%، بينما تراجع 3 قطاعات في مقدمتها التأمين بـ 0.63%.



بورصات عالمية

تباين أداء عقود الأسهم الأمريكية مع صدور نتائج أرباح البنوك



انخفض مؤشر «كوسبي» الكوري الجنوبي بنسبة 5.5%، مسجلاً أدنى مستوى له منذ 31 يوليو، وذلك بسبب مخاوف تتعلق بتقييمات الشركات في هذا القطاع، بالإضافة إلى تزايد المنافسة من الصين. وأعلنت شركة «CXMT» الصينية هذا الأسبوع عن خططها لإطلاق شريحة جديدة أكثر قوة بحلول نهاية العام.

وانخفضت أسهم «إس كيه هاينكس»، إلى جانب

«Seagate Technology»، بنسبة 6%، في حين خسرت «Western Digital» بنسبة 7%. كما انخفضت أسهم «مايكرون» و«سانديسك» بأكثر من 4% لكل منهما. وقد تُمهد هذه التقارير الأولية الطريق لموسم أرباح حافل بالتوقعات العالية. ويتوقع المحللون، وفقاً لبيانات «فاكتست»، أن تنمو أرباح مؤشر «ستاندرد آند بورز» بنسبة تقارب 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

تباين أداء العقود الآجلة للأسهم في وقت مبكر من صباح الثلاثاء، إذ يحلل المتداولون بتحليل مجموعة من تقارير أرباح الشركات من البنوك الكبرى، بالإضافة إلى انخفاض حاد في كوريا الجنوبية خلال الليل، ما ضغط على أسهم الشركات الكبرى.

وانخفضت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنسبة 0.1%، في حين تراجعت العقود الآجلة لمؤشر «ناسداك 100» بنسبة 0.7%. في المقابل، تفوقت العقود الآجلة لمؤشر «داو جونز الصناعي» على أداء السوق، إذ ارتفعت بمقدار 372 نقطة، أي بنسبة 0.7%.

أعلن بنك «جيه بي مورجان تشيس» عن أرباح وإيرادات الربع الثالث التي جاءت دون توقعات المحللين. وانخفض سهم البنك نتيجةً لهذه النتائج الأضعف من المتوقع، على الرغم من أنه شهد ارتفاعاً طفيفاً في وقت ما بعد أن رفع البنك توقعاته لدخل الفوائد الصافي لعام 2026. وانخفض سهم «ويلز فارجو» بنسبة 2% بسبب نتائج الربع الثالث المتباينة، في حين قفز سهم «جولدمان ساكس» بنسبة 3% بعد أن تجاوزت إيراداته في الربع الثالث التوقعات.

في الوقت نفسه، ارتفع سهم «يوناييتد هيلث» بنسبة 3% بعد أن تجاوزت نتائج شركة التأمين العملاقة توقعات المحللين.

وتعرضت أسهم شركات الذاكرة لضغوط بعد أن

انخفاض أسعار النفط يعزز شهية المخاطرة في الأسواق الأوروبية

ارتفعت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الثلاثاء بدعم من تراجع أسعار النفط، ما عزز إقبال المستثمرين على الأصول الأعلى مخاطرة، في حين تعرض قطاع التكنولوجيا لضغوط بعد تقارير أفادت بتحقيق شركة «تشانغشين ميموري تكنولوجيز» الصينية تقدماً في مجال رقائك الذاكرة، الأمر الذي أثار مخاوف من تصاعد المنافسة الصينية.

وصعد المؤشر الأوروبي «ستوكس 600» بنسبة 0.44% إلى 638.44 نقطة، بينما قفز مؤشر «فاينانشال تايمز 100» البريطاني بنحو 1% ليسجل أفضل أداء بين المؤشرات الأوروبية الرئيسية.

وفي الوقت نفسه، تراجعت أسعار النفط مع استمرار الأسواق في تقييم تداعيات الهجمات على السعودية واحتمالات زيادة إمدادات الديزل الروسية، ما دعم أسهم القطاعات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وفقاً لـ«رويترز».

وتصدر قطاع الكيماويات المكاسب بارتفاع بلغ 2%، في حين هبط قطاع التكنولوجيا 1.5% وسط موجة بيع عالمية لأسهم الرقائك الإلكترونية.

وقال محللون في «أو.سي.بي.سي» إن مخاوف المستثمرين تزايدت بعد إعلان شركة «سي.إكس.إم.تي» الصينية إحراز تقدم في تطوير رقائك ذاكرة «دي.رام» عالية الكثافة وخططها لإطلاق منتج جديد مخصص للخوادم قبل نهاية العام، ما يشير إلى احتدام المنافسة أمام المنتجين الحاليين.

وفي الأسهم الفردية، ارتفع سهم «إل.في.إم.إتش» رغم إعلان المجموعة الفرنسية مبيعات فصلية جاءت دون التوقعات نتيجة ضعف الطلب في الصين على علامتي «لوي فيتون» و«ديور».

كما تراجع سهم «نوكيا» 4.4% بعد موافقتها على بيع نشاط «إنتربرايز كامبوس إيدج» إلى مجموعة «أورليوس» للاستثمار الخاص. ويترقب المستثمرون أيضاً صدور بيانات اقتصادية مهمة من ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، في وقت لاحق من.

أسهم الرقائك تضغط على «نيكاي» والتوترات الجيوسياسية تدفع المستثمرين إلى الحذر

تراجع مؤشر «نيكاي» الياباني عند الإغلاق الثلاثاء، متأثراً بموجة بيع طالت أسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، في أعقاب انخفاض أسهم الرقائك الإلكترونية الأميركية، بينما زادت التوترات الجيوسياسية من عزوف المستثمرين عن المخاطرة.

وهبط مؤشر «نيكاي» بنسبة 1.82% ليغلق عند 67777.52 نقطة، مسجلاً خسائره للجلسة الرابعة على التوالي، في حين ارتفع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 0.14% إلى 4110.67 نقطة. وجاء الأداء السلبي لـ«نيكاي» تحت ضغط أسهم أشباه الموصلات بعد تراجع مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات الأمريكي 1.2% خلال تعاملات الليلة السابقة.

كما تابع المستثمرون بيانات التضخم في اليابان، بعدما أعلن «بنك اليابان» أن أسعار الجملة ارتفعت 6.8% على أساس سنوي في سبتمبر. وزاد الغموض بشأن الخطوة المقبلة لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي، إلى جانب المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوكرانيا، من حالة الحذر في الأسواق.

وقالت ماكي ساوادا، محللة الأسهم في «نومورا سيكيوريتيز»، إن المخاوف تتزايد بشأن قدرة الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي على تحقيق العوائد المتوقعة.

وأشارت إلى أن تداعيات التوترات العالمية على أسعار الطاقة تحد من تفاؤل المستثمرين. وأضافت أن السوق اليابانية تتأثر بشكل واضح بالاتجاه الهبوطي لأسهم شركات أشباه الموصلات الأميركية.

وعلى مستوى القطاعات، تصدرت أسهم النقل البحري المكاسب بارتفاع 3.35%، بينما سجل قطاع المعادن غير الحديدية أكبر الخسائر متراجعا 4.79%. وارتفع 156 سهماً على مؤشر «نيكاي» مقابل تراجع 68 سهماً.

وفي الأسهم الفردية، تكبد سهم «كيوكسيا هولدينغز» أكبر الخسائر بعد هبوطه 13.28%، فيما تراجع سهم «كوكوساي إلكتروك» 9.53% وسهم «سومكو» 8.64%. وفي المقابل، تصدر سهم «بان باسيفيك إنترناشونال» قائمة الراحين بارتفاع 4.01%، تلاه سهم «سوميتومو للصناعات الثقيلة» بنسبة 3.79%، ثم سهم «كاواساكي كيسن كايشا» الذي صعد 3.53%.

من قاعة التحكيم إلى بوابة الاستثمار

قانون التحكيم الكويتي الجديد... فرصة المحامين الشباب لقيادة قطاع تسوية المنازعات

بقلم د. عدنان البدر

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل
ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصدقة والأعمال

ckbafa@gmail.com

لم تكن موافقة مجلس الوزراء الكويتي في سبتمبر 2026 على مشروع مرسوم بقانون جديد للتحكيم خبراً تشريعياً عابراً، بل محطة في حكاية أطول بكثير، تعود إلى مجتمع تجاري بنى اقتصاده على البحر والوساطة والثقة قبل أن يبنيه على النص القانوني. واليوم، تُطرح أسئلة أكبر من التشريع نفسه: كيف يُقرأ الفارق بين المشروع والقانون النافذ؟ وما الأثر الاقتصادي المتوقع لتحكيم أكثر رقمية وانضباطاً في مواعيده؟ وهل يملك المحامون الشباب في الكويت، عبر برامج مركز الكويت للتحكيم التجاري، مفتاح الدخول إلى سوق عمل قانوني جديد؟

السؤال الجوهرى للمستثمر: ماذا يحدث إذا نشأ نزاع حول التنفيذ أو الدفعات أو التأخير؟ وكم من الوقت تستغرق تسويته؟

القانونيين وأصحاب الأعمال. فلدي المركز برنامج متطور من «برنامج إعداد المحكمين»، يستمر ثلاثة أسابيع ويستهدف تأهيل كوادر وطنية راغبة في العمل كمحكمين وخبراء، عبر ثلاث مراحل: اتفاق التحكيم وشروط صحته، ثم تشكيل هيئة التحكيم وإدارة إجراءاتها، وأخيراً صياغة حكم التحكيم ومداولاته، على أن يُختتم البرنامج بمحاكم تحكيمية صورية يطبق فيها المتدربون ما تعلموه على قضايا شبيهة بالواقع. وتبرز في مسار هذا العمل المؤسسي أسماء ارتبطت بالعمل القيادي والمهني في المركز أو في مجال التحكيم عموماً، من بينها الأستاذ بدر سعود البدر، والسيد عبدالوهاب الوزان، والسيد عبدالله الشايخ، إلى جانب الدكتور أنس فيصل التورة الذي اضطلع بدور إداري ومهني بصفته أميناً عاماً للمركز، والدكتور يوسف الصليبي الذي يمثل الجانب الأكاديمي في نشر المعرفة المتخصصة؛ على أن يُنظر إلى هذه المسيرة باعتبارها نتاج منظومة متكاملة من المحكمين والخبراء والمدرّبين، مع ضرورة توثيق المناصب والفترات الزمنية الدقيقة لكل اسم بالرجوع إلى سجلات المركز والغرفة قبل أي نشر نهائي.

خامساً: برنامج «تمكين»... من مدرجات الجامعة إلى سوق التحكيم

إلى جانب برنامج إعداد المحكمين، يقدم المركز برنامج «تمكين» الموجه أساساً لطلبة وخريجي كليات القانون، وقد انطلقت نسخته الخامسة في 27 سبتمبر 2026 لتستمر ثلاثة أسابيع. ويهدف البرنامج صريحاً إلى تقليص الفجوة بين الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل القانوني، وتمكين الشباب الكويتي من أدوات التحكيم الحديثة بما يدعم جذب الاستثمارات. ويتوزع تدريب «تمكين» على مرحلتين: الأولى إجرائية تتناول الفرق بين التحكيم المؤسسي والحر، وصياغة شروط التحكيم، واختيار المحكمين وإجراءات ردهم، إلى جانب الوساطة والتوفيق كوسائل ودية؛



تضارب المصالح، وهي عناصر يزنها المستثمر الدولي عند تقييم موثوقية أي مركز تحكيم يُحتمل إحالة نزاعاته إليه.

التحكيم ليس طريقاً بديلاً لحسم النزاعات فحسب، بل جزء من البنية المؤسسية التي تصنع ثقة المستثمر وتخفف تكلفة المخاطر.

رابعاً: مركز الكويت للتحكيم التجاري... من الخبرة المؤسسية إلى صناعة الكفاءات

يقف مركز الكويت للتحكيم التجاري، التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت، في قلب أي نقاش عن مستقبل التحكيم في البلاد. أقرّ نظامه الأساسي في 20 ديسمبر 1999، ليتولى منذ ذلك التاريخ إدارة إجراءات التحكيم والتوفيق وفق قواعده، إلى جانب دور متنامٍ في نشر ثقافة التحكيم عبر الندوات وورش العمل والبرامج التدريبية الموجهة للمحامين والمستشارين

عدم اليقين القانوني، وهي كلفة تدخل مباشرة في تسعير المخاطر الاستثمارية ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من الموائى والمطارات إلى الطاقة والمياه والنقل. وقد أشارت التصريحات المتعلقة بالمشروع إلى الاسترشاد بالقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الصادر عن لجنة الأونسيترال، مع مراعاة خصوصية النظام القانوني الكويتي؛ إلا أن الاسترشاد بمعايير دولية لا يعني تطابقاً تلقائياً في النتائج، فالعبرة في النهاية بوضوح الصياغة وجودة التطبيق القضائي والمؤسسي.

ثالثاً: تنظيم مراكز التحكيم... من التشتت إلى الانضباط المؤسسي

من بين ملامح الإصلاح المعلنة أيضاً تنظيم مراكز التحكيم ذاتها ضمن إطار قانوني أوضح، بعد أن كان نشاطها يدار إلى حد كبير بقواعدها الداخلية ومرجعيات متفرقة. وتنظيم هذه المراكز ليس تفصيلاً شكلياً، بل شرط لضمان جودة الإجراءات واستقلالية الهيئات وإدارة

أولاً: مشروع مرسوم بقانون بإصدار قانون التحكيم

وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون بإصدار قانون التحكيم، وُرفِع المشروع لاستكمال الإجراءات الدستورية، تمهيداً لإصداره في الجريدة الرسمية. فأى تقييم قانوني نهائي يجب أن ينتظر النص الرسمي المنشور وتاريخ بدء العمل به وأحكامه الانتقالية. وفق التصريحات المنشورة، يتجه المشروع إلى إلغاء قانون التحكيم القضائي رقم 11 لسنة 1995، وكذلك باب التحكيم (المواد 173 إلى 188) من قانون المرافعات رقم 38 لسنة 1980، ودمج أحكامهما وتطويرها في تشريع موحد واحد. وهذا التوحيد بذاته خطوة إصلاحية: فتوُزُ أحكام التحكيم بين قانونين كان يُضعف وضوح المرجعية القانونية أمام المستثمر والمحامي على حد سواء.

ثانياً: الأثر الاقتصادي والاستثماري... التحكيم الرقمي وضبط المواعيد الإجرائية

عندما يدرس مستثمر مشروعاً عقاريّاً أو صناعيّاً أو لوجستيّاً، فإن حساباته لا تتوقف عند العائد وتكلفة التمويل، بل تمتد إلى سؤال جوهرى: ماذا يحدث إذا نشأ نزاع حول التنفيذ أو الدفعات أو التأخير؟ وكم من الوقت تستغرق تسويته؟ فكل غموض إجرائي يُترجم إلى علاوة مخاطر إضافية أو ضمانات مشدّدة أو تأجيل في القرار الاستثماري. ومن أبرز ما أعلن عن توجهات مشروع القانون: تحديد مواعيد إجرائية أكثر انضباطاً للحد من تطاول النزاعات، وتوسيع استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات التحكيم بما يشمل الجلسات والمذكرات عن بُعد، إلى جانب تعزيز الحياد والشفافية والسرية، ووضع ضوابط خاصة بتحكيم عقود الجهات الحكومية. هذه العناصر مجتمعة تصب في اتجاه واحد: خفض كلفة

كل غموض إجرائي يُترجم إلى علاوة مخاطر إضافية أو ضمانات مشدّدة أو تأجيل في القرار الاستثماري

قانون التحكيم محطة في حكاية مجتمع تجاري بنى اقتصاده على الصلح والوساطة والثقة قبل أن يبنيه على النص القانوني

لا يقف قانون التحكيم الجديد عند حدود الإصلاح الإجرائي، بل يندرج ضمن مسار تنموي أوسع ترسمه رؤية الكويت «كويت جديدة 2035»

يجب أن يتحول هذا الإصلاح التشريعي إلى فرصة حقيقية لبناء خبرة وطنية قادرة على قيادة قطاع تسوية المنازعات إقليمياً

قد يبدأ بناء الثقة من بند واحد في عقد لكن أثره قد يمتد إلى بناء مكانة اقتصادية أقوى للكويت في خريطة التحكيم الإقليمي

النجاح الحقيقي للقانون يُقاس بما يحققه من ثقة متنامية من المستثمرين، وقدرة الكويت على استقطاب مزيد من الأعمال القانونية والتجارية المتخصصة

يندرج ضمن مسار تنموي أوسع ترسمه رؤية الكويت «كويت جديدة 2035»، التي تستهدف تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري عالمي وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على النفط. بيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار لا تُبنى بالتحفيزات الضريبية والبنية التحتية وحدها، بل تحتاج أيضاً إلى منظومة قانونية تمنح المستثمر المحلي والأجنبي يقيناً بشأن كيفية حسم خلافاته التجارية وكلفتها الزمنية والمالية.

- **تنويع الاقتصاد:** نمو قطاع الخدمات القانونية والتحكيمية يضيف مصدر دخل غير نفطي جديداً، وينسجم مع مستهدف الرؤية رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** إطار تحكيمي أوضح وأسرع يقلص علاوة المخاطر القانونية التي يَحْتَسِبها المستثمر الأجنبي قبل ضخ رأس المال في مشروعات البنية التحتية والطاقة واللوجستيات.
- **تعزيز بيئة الأعمال:** تسريع حسم المنازعات التجارية ينعكس مباشرة على مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال وتنافسية الكويت الإقليمية، وهو أحد المحاور التي تركز عليها الرؤية في تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

وبهذا المعنى، لا يُقرأ قانون التحكيم كأصلاح تقني معزول عن سياقه، بل كأحد الأدوات التشريعية التي تترجم مستهدفات رؤية 2035 إلى واقع عملي، يربط بين استقرار القواعد القانونية وقدرة الكويت على المنافسة كمركز اقتصادي إقليمي بحلول الأفق الزمني للرؤية.

خاتمة: من إصلاح الإجراءات إلى بناء الثقة والكفاءة

تبقى موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون التحكيم محطة مهمة وليست نهاية الرحلة؛ فالنجاح الحقيقي للقانون لن يُقاس بعدد مواده أو حداثة صياغته، بل بما يحققه فعلياً: وضوح أكبر في تسوية النزاعات، وثقة متنامية من المستثمرين، وقدرة الكويت على استقطاب مزيد من الأعمال القانونية والتجارية المتخصصة. وبين هذه النتائج كلها، يبرز رهان إضافي لا يقل أهمية: أن يتحول هذا الإصلاح التشريعي إلى فرصة حقيقية لجيل من المحامين الشباب، عبر برامج تأهيل مؤسسية كتلك التي يقدمها مركز الكويت للتحكيم التجاري، لبناء خبرة وطنية قادرة على قيادة قطاع تسوية المنازعات إقليمياً لا الاقتصار على استيراد خبراته من الخارج.

وقد يبدأ بناء هذه الثقة من بند واحد في عقد، أو من مقعد في برنامج تدريبي صيفي، لكن أثره، إن توفرت له الاستمرارية المؤسسية، قد يمتد إلى قرار استثماري جديد، وفرصة عمل لمحام شاب، ومكانة اقتصادية أقوى للكويت في خريطة التحكيم الإقليمي.

المحطة	الحدث
1959	المرسوم الأميري رقم 19 لسنة 1959 بشأن تنظيم القضاء — أول ملامح الإطار المؤسسي
1978	انضمام الكويت إلى اتفاقية نيويورك لسنة 1958 للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها
1995	القانون رقم 11 لسنة 1995 بشأن التحكيم القضائي في المواد المدنية والتجارية
1999	إقرار النظام الأساسي لمركز الكويت للتحكيم التجاري في 20 ديسمبر
2026	موافقة مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون موحد للتحكيم (سبتمبر) ورفعهُ لاستكمال الإجراءات الدستورية
2035	الأفق الزمني لرؤية «كويت جديدة 2035»: تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي وتنويع مصادر الدخل

يقف مركز الكويت للتحكيم التجاري في قلب أي نقاش عن مستقبل التحكيم في البلاد

لتحويل الفرص المتاحة إلى سوق عمل فعلي نحتاج إلى مراكز تحكيم احترافية، وتدريب مستمر، وتسويق دولي، إلى جانب بيئة قضائية مساندة فعالة

والثانية تطبيقية تقوم على تحليل ملفات قضايا حقيقية، وصياغة صُحف الدعاوى والمذكرات محلياً ودولياً، وقراءة العقود والمراسلات الإنجليزية في بيانات الأعمال الدولية، عبر محاكم صورية يتوزع فيها المشاركون على هيئات الدفاع والادعاء والتحكيم.

سادساً: أين تتجه فرص المحامين الشباب؟

يفتح تطوير منظومة التحكيم، إذا ما اكتمل بالتشريع والتطبيق، أبواباً عملية أمام المحامين الشباب في اتجاهات متعددة:

- **مكاتب المحاماة المتخصصة:** تزايد الطلب على محامين قادرين على صياغة شروط التحكيم ومتابعة إجراءاته أمام الهيئات والمحاكم المساندة.
- **الإدارات القانونية للشركات:** أدوار مستقرة في إدارة العقود والمطالبات ومتابعة النزاعات التجارية داخل الشركات والمشروعات الكبرى.
- **مراكز التحكيم نفسها:** فرص في إدارة الملفات والسكرتاريا القانونية ودعم هيئات التحكيم، إلى جانب مسار أطول نحو العمل محكماً أو خبيراً معتمداً.
- **إدارة المطالبات والعقود في مشروعات البنية التحتية:** خصوصاً في عقود البناء والتشغيل والتحويل (BOT) والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يُعدُّ بند تسوية النزاعات جزءاً من هندسة العقد منذ بدايته.
- **النزاعات الدولية والتجارة العابرة للحدود:** مسار يتطلب إتقان اللغة الإنجليزية القانونية والتعرُّف إلى معايير الأونسيترال، ويفتح المجال للعمل مع أطراف وشركاء خارج الكويت.

ومع ذلك، يبقى تحويل هذه الفرص إلى سوق عمل فعلي مرهوناً بعوامل مؤسسية: مراكز تحكيم ذات إدارة احترافية، ومحكمين متخصصين، وتدريب مستمر، وتسويق دولي، إلى جانب بيئة قضائية مساندة فعالة.

سابعاً: خريطة طريق عملية لتأهيل المحامين الشباب

بالاستناد إلى ما تقدّمه برامج مركز الكويت للتحكيم التجاري وما تكشفه حاجة السوق، يمكن رسم خطة تأهيل عملية من ستة محاور متتابعة:

#	المحور	الإجراء العملي
١	التأسيس المعرفي	دراسة قانون التحكيم الجديد مقارنة بقانون 1995 وقانون المرافعات، والتّمرن على صياغة شروط التحكيم في العقود.
٢	التدريب المؤسسي	الالتحاق ببرامج مركز الكويت للتحكيم التجاري، وأبرزها «تمكين» للطلبة والخريجين و«إعداد المحكمين» للكوادر الراغبة في العمل محكمين وخبراء.
٣	الخبرة الميدانية	التدرّج في مكاتب المحاماة أو الإدارات القانونية للشركات للعمل على ملفات نزاعات حقيقية، وإدارة المطالبات والعقود.
٤	التخصص القطاعي	بناء خبرة في قطاعات ذات طلب متزايد على التحكيم: الإنشاءات والبنية التحتية، الطاقة، التمويل الإسلامي، والتجارة الدولية.
٥	المهارات الدولية	تعزيز القدرة على صياغة عقود وقراءة العقود والمذكرات باللغة الإنجليزية، والتعرّف إلى القانون النموذجي للأونسيترال.
٦	الاعتماد المهنية	السعي للتسجيل في قوائم المحكمين والخبراء لدى مراكز التحكيم، والمشاركة في محاكمها الصورية وأنشطتها الدورية.

تهدف البرامج إلى تقليص الفجوة بين الدراسة الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل، وتمكين الشباب من أدوات التحكيم الحديثة بما يدعم جذب الاستثمارات

سوق النفط بين التصعيد الجيوسياسي ومخاطر الإمدادات: هل يعود برنت إلى تجاوز 100 دولار؟

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى



لم تعد أسعار النفط تتحرك وفق العرض والطلب وحدهما؛ فالمخاطر الجيوسياسية وأمن طرق التجارة يؤثران فيها بوضوح. وعكست تعاملات الاثنين 12 أكتوبر 2026 ذلك، إذ ارتفعت الأسعار بنحو 2% رغم إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب ترتيبات لزيادة إمدادات الديزل الروسي والتوصل إلى هدنة بين روسيا وأوكرانيا بشأن منشآت الطاقة.

ووفقاً لرويترز، صعدت العقود الآجلة لخام برنت إلى 106.76 دولارات للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ 29 سبتمبر، بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط 93.69 دولارًا. ويعكس ذلك تغليب الأسواق مخاطر تعطل الإمدادات على أثر الزيادة المحتملة في المعروض.

كلفة الشحن والتوزيع. كما تتحمل قطاعات الطيران والنقل البري والبتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة أعباء تشغيلية أكبر، وقد تضطر الشركات إلى تقليص هوامش أرباحها أو تمرير جزء من الزيادة إلى المستهلكين.

وقد يؤدي استمرار هذه الضغوط إلى إبطاء تراجع التضخم، وإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة مدة أطول، بما يزيد كلفة الاقتراض على الأسر والشركات ويحد من الاستثمار والاستهلاك. وإذا تزامن ارتفاع الطاقة مع ضعف النمو، فقد تواجه الاقتصادات معادلة صعبة تجمع بين تضخم أعلى ونشاط أبطأ. وتتضرر الدول منخفضة الدخل أكثر، لارتفاع حصة الطاقة والغذاء من إنفاق الأسر ومحدودية قدرتها على دعم الأسعار وتمويل الواردات.

وتواجه الدول المستوردة فاتورة أعلى وضغوطًا على الحساب الجاري والعملات والموازنات، وقد تزيد الدعم أو تقلص نفقات أخرى. أما الدول المصدرة فقد تحقق إيرادات إضافية، لكن تعطل التصدير أو ارتفاع تكاليف النقل والتأمين يحدان منها، كما قد يضعف السعر المرتفع الطلب العالمي لاحقًا.

ثلاثة سيناريوهات لمسار النفط

يتوقف الاتجاه المقبل على ثلاثة احتمالات: التهدة واستقرار الملاحة، بما قد يخفف علاوة المخاطر؛ واستمرار التوتر من دون انقطاع واسع، بما يبقي الأسعار مرتفعة ومتقلبة؛ والتصعيد الذي يعطل صادرات الخليج أو الملاحة عبر هرمز، ويدفع الأسعار إلى مزيد من الارتفاع بحسب حجم النقص وسرعة تعويضه. وتظل هذه سيناريوهات مشروطة، لا توقعات مؤكدة.

الخلاصة

تؤكد تحركات 12 أكتوبر أن ضمان وصول الإمدادات لا يقل أهمية عن حجمها المعلن. وقد تخفف زيادة الديزل الروسي الضغط على سوق المقطرات، لكنها لا تعالج مخاطر صادرات الخام الخليجية. وستظل الملاحة عبر هرمز واستمرارية الصادرات والتطورات السياسية عوامل حاسمة.

ويبقى السؤال: هل تحتوي الدبلوماسية وزيادة المعروض علاوة المخاطر، أم يبقى التوتر النفط فوق 100 دولار ويضغط على التضخم والنمو؟

خصوصًا مع محدودية الطاقة الفائضة وصعوبة التعويض السريع.

الديزل الروسي لا يعني بالضرورة انخفاض سعر الخام

تراجعت العقود الآجلة للديزل الأوروبي بنسبة 2.3% إلى 1,449 دولارًا للطن، عقب إعلان ترامب أن روسيا ستوفر أكثر من 300 ألف طن، مع توقع إتاحة كميات إضافية لاحقًا. كما سمحت موسكو جزئيًا باستئناف صادرات الديزل.

لكن أثر الخطوة رهن سرعة التنفيذ وقدرة المصافي على زيادة الإنتاج. كما أن هدنة الطاقة لا تضمن الاستقرار، إذ اتهم الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي موسكو بانتهاكها.

ويعكس اختلاف مسار الخام والديزل تزامن مخاوف نقص الخام مع تحسن توقعات بعض المنتجات المكررة؛ لذا لا تخفض زيادة الديزل سعر الخام تلقائيًا.

آثار الارتفاع على التضخم والنشاط الاقتصادي

يمتد أثر النفط المرتفع إلى ما هو أبعد من تكلفة الوقود المباشرة. فزيادة أسعار البنزين والديزل ترفع كلفة تنقل الأفراد ونقل البضائع، وقد تنعكس تدريجيًا على أسعار الغذاء والسلع والخدمات، بفعل ارتفاع

مضيق هرمز في قلب معادلة الأسعار

أعاد التصعيد الأمني في المنطقة مخاوف اضطراب صادرات النفط الخليجية إلى الواجهة. فقد أشار التقرير إلى هجمات جديدة تُسبب إلى الحوثيين في السعودية، وإلى استهداف ناقلتين خلال عطلة نهاية الأسبوع؛ إحداهما قرب ميناء صحر العُماني، والأخرى أثناء عبورها مضيق هرمز.

ولا يشترط ارتفاع الأسعار توقف الإنتاج؛ فقد تكفي مخاطر تعطل النقل أو تأخر الشحنات وارتفاع التأمين البحري لزيادة «علاوة المخاطر». وبسبب أهمية مضيق هرمز، قد ترفع التهديدات كلفة وصول النفط حتى مع استقرار الإنتاج.

علاوة المخاطر تعود إلى الواجهة

رفع بنك غولدمان ساكس توقعه لسعر برنت في ديسمبر إلى 90 دولارًا للبرميل، مقارنةً بـ85 دولارًا سابقًا، وقدّر علاوة المخاطر الجيوسياسية بأكثر من 20 دولارًا للبرميل.

ويعكس الفارق بين السعر السائد وتوقع البنك عدم اليقين؛ فالسعر يتضمن تقدير المتعاملين لاحتمالات التصعيد أو التهدة، إلى جانب توازن العرض والطلب. وقد تتراجع العلاوة إذا استقرت الملاحة، لكن تعطل الإمدادات فعليًا قد يدفع الأسعار فوق التوقعات،



التدقيق الداخلي.. شريك استراتيجي كيف يزيد أرباح الشركات ويستغل أصولها ويحمي حقوق المساهمين

بقلم / د. محمد عزت ابراهيم

خبير التدقيق الداخلي ومستشار المخاطر والحوكمة والرقابة الداخليه
(moh_2001_2001@yahoo.com)



في ظل المنافسة المتزايدة والتحديات الاقتصادية التي تواجه الشركات، لم تعد زيادة الأرباح تعتمد فقط على رفع المبيعات أو التوسع في الأسواق، بل أصبحت ترتبط بقدرة الإدارة على استغلال الموارد بكفاءة، وخفض التكاليف، واكتشاف فرص النمو، والحد من الهدر والمخاطر. وهنا تبرز أهمية إدارة التدقيق الداخلي باعتبارها شريكا استراتيجيًا في تحسين الأداء المالي والتشغيلي وتعظيم قيمة الشركة.

التدقيق الداخلي وتعظيم قيمة المساهمين

إن الدور الاستراتيجي للتدقيق الداخلي لا يقتصر على تحسين النتائج قصيرة الأجل، بل يمتد إلى حماية أصول الشركة، وتعزيز الحوكمة، وتحسين إدارة المخاطر، ودعم استدامة الأرباح. فالشركة التي تدير مواردها بكفاءة وتحافظ على حقوقها المالية وتمنع الهدر تكون أكثر قدرة على المنافسة والنمو وتحقيق عوائد مستدامة لمساهميها.

ولتحقيق ذلك، يجب أن تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية والموضوعية، وأن تركز خطتها على المجالات الأعلى تأثيرًا في الأرباح والمخاطر، مع احتفاظ الإدارة التنفيذية بمسؤوليتها عن اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

الخلاصة

إن التدقيق الداخلي الفعّال ليس مجرد تكلفة رقابية تتحملها الشركة، بل يمكن أن يكون استثمارًا مؤسسيًا يحقق قيمة اقتصادية حقيقية. فكل تكلفة يجري ترشيدها، وكل إيراد يُسترد، وكل أصل يُستغل بكفاءة، وكل خسارة يمكن تجنبها، تمثل مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في تحسين الربحية.

ومن هنا، فإن الشركات التي تمنح التدقيق الداخلي دورًا استراتيجيًا مستقلًا، وتستفيد من توصياته المبنية على البيانات، لا تكتفي بحماية أموالها، بل تفتح أمام نفسها فرصًا جديدة للنمو وتعظيم قيمة المساهمين. فزيادة الأرباح لا تتحقق دائمًا ببيع المزيد، بل قد تبدأ بإدارة أفضل لما تملكه الشركة بالفعل.

الفعالية مقابل ما تدفعه.

رابعًا: استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

يمكن توظيف تحليل البيانات والأنظمة الرقمية في اكتشاف المعاملات غير المعتادة، والمدفوعات المكررة، والانحرافات عن الميزانيات، ومؤشرات الاحتيال المحتملة. وتتيح المراجعة المستمرة الانتقال من اكتشاف المشكلات بعد وقوعها إلى الإنذار المبكر، بما يقلل الخسائر ويحسن سرعة الاستجابة.

خامسًا: تحسين كفاءة العمليات والإنتاجية

من خلال دراسة الإجراءات ومسارات العمل، يستطيع التدقيق الداخلي تحديد الاختناقات الإدارية، وتكرار المهام، وتأخر الموافقات، وضعف التنسيق بين الإدارات. وتؤدي معالجة هذه المشكلات إلى تقليل الوقت الضائع، وتسريع إنجاز الأعمال، وتحسين جودة الخدمات والإنتاج.

سادسًا: حماية الإيرادات والحد من التسرب المالي

لا تقتصر زيادة الأرباح على خفض المصروفات، بل تشمل أيضًا حماية الإيرادات المستحقة. ويمكن للتدقيق الداخلي مراجعة أنظمة الفوترة والتحصيل، والخصومات، والمطالبات، والمستحقات المتأخرة، للتأكد من عدم فقدان إيرادات بسبب أخطاء إجرائية أو ضعف الرقابة أو عدم الالتزام بشروط العقود.

سابعًا: ربط التوصيات بعائد مالي قابل للقياس

من المهم ألا تنتهي مهمة التدقيق الداخلي بمجرد إصدار التقرير، بل يجب متابعة تنفيذ التوصيات وقياس أثرها الفعلي. ويمكن إنشاء سجل للفرص التحسينية يوضح الوفورات المتوقعة والمحققة، والخسائر التي جرى تجنبها، والإيرادات المستردة، وتكلفة تنفيذ الحلول. وبذلك يصبح أثر التدقيق الداخلي واضحًا وقابلًا للقياس أمام الإدارة ومجلس الإدارة.

ثامنًا: إنشاء بنك للأفكار التطويرية

إنشاء منصة داخلية تستقبل أفكار الموظفين والإدارات لخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات، يتولى التدقيق الداخلي تقييم مخاطر تطبيقها وقياس نتائجها بالتعاون مع الإدارات المختصة، مع تكريم أصحاب الأفكار الناجحة.

من الرقابة التقليدية إلى صناعة القيمة

لم يعد دور التدقيق الداخلي مقتصرًا على مراجعة المستندات واكتشاف الأخطاء بعد وقوعها، بل تطور ليشمل تحليل العمليات التشغيلية والمالية، وتقييم كفاءة استخدام الموارد، وتقديم توصيات عملية تساعد الإدارة ومجلس الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وربحية.

فكل عملية غير فعالة، وكل تكلفة غير مبررة، وكل أصل غير مستغل بالشكل الأمثل، قد تمثل فرصة ضائعة لتحقيق أرباح إضافية. ومن خلال التدقيق المبني على المخاطر وتحليل البيانات، يمكن تحديد هذه الفرص وتحويلها إلى نتائج مالية ملموسة.

أفكار عملية يساهم بها التدقيق الداخلي في زيادة الأرباح

أولًا: خفض التكاليف دون التأثير على جودة العمل

يمكن للتدقيق الداخلي تحليل المصروفات والعقود والمشتريات وتكاليف التشغيل، للكشف عن تكرار الإنفاق، والمشتريات بأسعار أعلى من السوق، والمخزون الراكد، والاستهلاك غير الضروري للموارد. كما يمكنه اقتراح مؤشرات لقياس كفاءة الإنفاق، بما يساعد على خفض التكاليف مع الحفاظ على الجودة والسلامة.

ثانيًا: تعظيم الاستفادة من الأصول والمعدات

تمتلك بعض الشركات أصولًا ومعدات مرتفعة القيمة لا تُستغل بكامل طاقتها، أو تتعرض للتوقف المتكرر بسبب ضعف التخطيط والصيانة. ويمكن للتدقيق الداخلي تحليل معدلات الاستخدام والتوقف وتكاليف الإصلاح، واقتراح حلول ترفع الإنتاجية وتقلل الأعطال، بما يعزز العائد على الأصول والاستثمارات.

ثالثًا: تطوير العقود والمشتريات

تساعد مراجعة دورة المشتريات وإدارة العقود على اكتشاف فرص تحسين شروط التعاقد، وتوحيد المشتريات، ومراجعة الأسعار، والحد من التأخير والغرامات والمطالبات المالية. كما تساهم الرقابة على تنفيذ العقود في ضمان حصول الشركة على القيمة

خدمات استثمارية متكاملة

البنك الأهلي الكويتي يعلن رابع سحب الفوز ربع السنوي وفائزي السحوبات الأسبوعية عن شهر سبتمبر 2026



الإعلان عن نتيجة السحب ربع السنوي

الخاص بهم، مع إمكانية تعزيز فرصهم من خلال زيادة أرصدتهم وإيداع مبالغ إضافية في الحساب. وهذا البنك جميع الفائزين مشجعاً العملاء على الاستمرار في الادخار من خلال حساب الفوز لزيادة فرصهم بالفوز بالسحوبات المقبلة والاستفادة من الجوائز القيمة التي يقدمها.

السحب.

كما تقدم السحوبات نصف السنوية والسنوية جوائز بقيمة 5,000 د.ك شهرياً لمدة 5 و 10 سنوات على التوالي، في وقت يمكن للعملاء المشاركة في جميع السحوبات من خلال الاحتفاظ برصيد لا يقل عن 200 د.ك كحد أدنى في حساب «الفوز»

أعلن البنك الأهلي الكويتي أسماء الفائزين في سحوبات حساب الفوز للجوائز عن شهر سبتمبر 2026 خلال السحب الذي أجراه في 12 أكتوبر 2026 وتم بثه مباشرة عبر قناة البنك على يوتيوب، مؤكداً التزامه بمكافأة العملاء وتعزيز ثقافة الادخار لديهم ومنحهم فرص الفوز برواتب شهرية على مدار العام.

وشهد السحب تتويج عدنان إبراهيم دشتي، وأنطونيوس عبد المسيح، وحسين عبداللطيف تونيه براتب 1000 دينار كويتي شهرياً لمدة 12 شهراً في السحوبات الأسبوعية، فضلاً عن فوز سالي نظام محمد في السحب ربع السنوي لتحصل على راتب شهري 3000 دينار كويتي لمدة 3 سنوات.

وشهد السحب تفاعلاً كبيراً من المتابعين مع العديد من الفقرات والمسابقات والأسئلة التي أتاحت لهم فرصة الفوز بهواتف آيفون 18 برو، وبطاقات هدايا الشاي، سواء كانوا من عملاء البنك أو من غير عملائه، وهو ما يعكس حرص البنك الدائم على التفاعل مع جميع شرائح المجتمع. ويواصل حساب الفوز تقديم فرص استثنائية للعملاء من خلال سحوبات أسبوعية وشهرية وربع سنوية، حيث تُشمل الجوائز رواتب شهرية تتراوح بين 1,000 د.ك و 3,000 د.ك شهرياً بحسب نوع

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطور
الشتاء

KAMCO
INVEST

صندوق النقد الدولي يرصد مستجدات آفاق الاقتصاد

النمو العالمي يواصل مرونته
في ظل حالة عدم اليقينمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
للاقتصادات المتقدمة سيبلغ 2.1% في 2026

استعرضت شركة «كامكو» إنفست « تقرير صندوق البنك الدولي ففي أحدث تقاريره حول «آفاق الاقتصاد العالمي»، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي من نسبة 3.5 في المائة في عام 2025 إلى نسبة 3.1 في المائة في عام 2026، قبل أن يتعافى ليصل إلى نسبة 3.4 في المائة في عام 2027. وتزيد توقعات العام 2026 بمقدار 10 نقاط أساس عن توقعات شهر يوليو 2026، بينما تظل دون تغيير مقارنة بتوقعات شهر أبريل؛ في حين بقيت توقعات العام 2027 ثابتة مقارنة بشهر يوليو، لكنها تفوق تقديرات شهر أبريل بمقدار 20 نقطة أساس. كما سلط الصندوق الضوء على تزايد تركيز النمو العالمي، حيث تستحوذ 32 اقتصاداً على نسبة 95 في المائة من النمو العالمي، مقارنة مع 54 اقتصاداً في أبريل 2026. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العالمي العام من نسبة 4.1 في المائة في عام 2025 إلى نسبة 4.7 في المائة في عام 2026، مدفوعاً في المقام الأول بارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، قبل أن يتراجع مجدداً إلى نسبة 4.1 في المائة في عام 2027.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن آفاق النمو العالمي المستقرة تخفي وراءها تباينات كبيرة بين الاقتصادات، ناجمة عن قوتين متعارضتين. فقد أدى الصراع المستمر في الشرق الأوسط وإغلاق مضيق هرمز منذ مارس 2026 إلى رفع أسعار الطاقة، مما أثر سلباً على الدول المستوردة للوقود. وفي المقابل، تعمل الاستثمارات الضخمة في مجال الذكاء الاصطناعي على تعزيز الاستثمار والصادرات وأسواق الأسهم في مجموعة محدودة من الاقتصادات؛ إذ تستفيد من هذا الاتجاه الدول الأقل تأثراً بالصراع والمندمجة بقوة في سلاسل توريد التكنولوجيا، مثل كوريا الجنوبية وتايوان. كما تحقق الدول المصدرة للطاقة، التي تقع خارج منطقة الصراع، مكاسب بفضل ارتفاع الأسعار. وعلى النقيض من ذلك، تواجه الاقتصادات المستوردة للطاقة، والتي لديها ارتباط محدود بالنمو المرتبط بالتكنولوجيا، تحديات كبيرة، ولا سيما الدول منخفضة الدخل.

وقد أكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي واجه سلسلة استثنائية من الصدمات في غضون أقل من سبع سنوات، شملت جائحة كوفيد-19 وما أعقبها من اضطرابات في سلاسل التوريد، والحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط، والارتفاعات الحادة في أسعار الطاقة والسلع الأساسية الأخرى، فضلاً عن التحولات الكبيرة في الحواجز التجارية والعلاقات التجارية. في حين كان يُنظر إلى كلٍّ من هذه التطورات على أنه أمرٌ مستبعد الحدوث بمعزل عن غيره، إلا أن وقوعها مجتمعة في فترة وجيزة فرض تحديات غير مسبوقة على الأسر والشركات والأسواق المالية والحكومات. ورغم هذه الصدمات المتلاحقة، فقد أظهر الاقتصاد العالمي مرونة كبيرة، وظلت أسواق العمل أقوى مما كان متوقعاً.

الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات المتقدمة 2.1 في المائة في العام 2026، وهي زيادة قدرها 40 نقطة أساس مقارنة بتوقعات شهر يوليو 2026، قبل أن يتباطأ إلى نسبة 1.8 في المائة في العام 2027. أما بالنسبة للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد تم خفض توقعات النمو بمقدار 10 نقاط أساس لكلتا السنتين لتصل إلى نسبة 3.7 في المائة في العام 2026 ونسبة 4.4 في المائة في العام

مراجعات من يوليو 2026		أكتوبر 2026 - توقعات			البلد / المناطق
2027e	2026e	2027e	2026e	2025	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0%	0.1%	3.4%	3.1%	3.5%	الناتج العالمي
0.0%	0.4%	1.8%	2.1%	2.0%	الاقتصادات المتقدمة
0.1%	0.0%	2.3%	2.3%	2.3%	الولايات المتحدة الأمريكية
0.0%	0.2%	1.2%	1.1%	1.2%	منطقة اليورو
-0.1%	-0.1%	4.4%	3.7%	4.5%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
-0.1%	-0.1%	4.0%	4.5%	5.0%	الصين
0.3%	0.6%	7.0%	7.0%	7.8%	الهند
-0.3%	-1.5%	7.0%	-2.0%	3.3%	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
2.4%	-5.0%	7.9%	-3.3%	4.6%	المملكة العربية السعودية
0.0%	0.2%	4.5%	4.5%	4.5%	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
2027e	2026e	2027e	2026e	2025	حجم التجارة
0.4%	1.1%	4.7%	4.6%	5.0%	حجم التجارة العالمية
0.8%	1.5%	4.2%	5.0%	4.7%	الاقتصادات المتقدمة
-0.2%	0.4%	5.1%	4.0%	5.4%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
0.5%	1.8%	3.7%	5.1%	3.6%	صادرات الاقتصادات المتقدمة
0.2%	0.0%	6.6%	3.6%	7.1%	صادرات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2027e	2026e	2027e	2026e	2025	أسعار المستهلك
0.3%	0.1%	2.7%	3.1%	2.5%	الاقتصادات المتقدمة
0.3%	-0.1%	5.1%	5.7%	5.2%	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

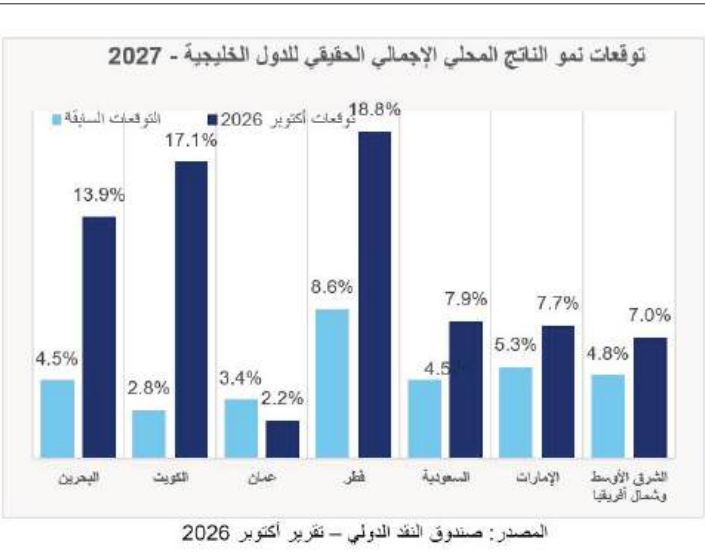
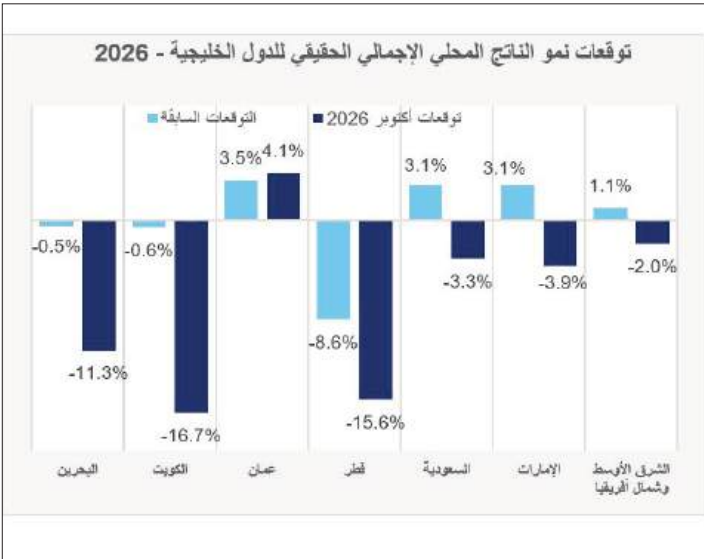
المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير أكتوبر 2026

قوياً قادته أيرلندا وإسبانيا. وقد حظيت ألمانيا بواحدة من أكبر زيادات التوقعات، حيث رُفع معدل النمو لعام 2026 بمقدار 60 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 1.3 في المائة، ولعام 2027 بمقدار 10 نقاط أساس ليصل إلى نسبة 1.1 في المائة. وفي المقابل، سارت فرنسا في اتجاه معاكس، إذ خُفضت توقعات النمو فيها بمقدار 20 نقطة أساس لكلتا السنتين لتصل إلى نسبة 0.4 في المائة ونسبة 0.7 في المائة، على التوالي.

وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يستقر النمو عند نسبة 1.3 في المائة في العام 2026، وهو مستوى أعلى عند 30 نقطة أساس مقارنة بتوقعات يوليو 2026، قبل أن يتباطأ إلى نسبة 1.2 في المائة في العام 2027، وذلك نتيجة للضغط الذي تفرضه تكاليف الطاقة وارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل على الإنفاق والاستثمار. هذا ومن

2027، انخفاضاً من نسبة 4.5 في المائة في العام 2025. وقد ظلت توقعات النمو للولايات المتحدة ثابتة عند نسبة 2.3 في المائة لعام 2026، بينما ارتفعت بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى نسبة 2.3 في المائة لعام 2027؛ ويعزو صندوق النقد الدولي ذلك إلى قوة إنفاق المستهلكين، والدعم المالي الحكومي، وتيسير الأوضاع المالية، واستمرار الاستثمار في التكنولوجيا. ونظراً لأن الولايات المتحدة تُعد مصدراً صافياً للطاقة، فقد كان للحرب تأثير مباشر محدود على اقتصادها. ومن المتوقع أن تنمو منطقة اليورو بنسبة 1.1 في المائة في العام 2026، بزيادة 20 نقطة أساس عن توقعات يوليو 2026، وبنسبة 1.2 في المائة في العام 2027. ولا تزال أسعار الطاقة المرتفعة وضعف ثقة المستهلك يشكلان عائقاً أمام النمو، رغم أن الربع الثاني من العام 2026 شهد انتعاشاً

الاقتصاد العالمي واجه سلسلة استثنائية من الصدمات في أقل من سبع سنوات



الحساب الجاري إلى نسبة 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (نزولاً من نسبة 5.0 في المائة). ويوصي الصندوق الدول المصدرة للسلع الأساسية والمتأثرة بالوضع الراهن باستغلال الحيز المالي متاح بشكل مؤقت لدعم الأنشطة غير النفطية وتعزيز المرونة الاقتصادية، مع ضرورة المضي قدماً في إجراءات الضبط المالي على المدى المتوسط. كما ينبغي على الدول المستفيدة من ارتفاع إيرادات السلع الأساسية إعطاء الأولوية لإعادة بناء الاحتياطيات المالية الوقائية والاستثمار في مشاريع ذات عوائد مرتفعة. وأشار الصندوق أيضاً إلى أن المكاسب المحتملة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات تعتمد جزئياً على عودة حركة التجارة البحرية إلى طبيعتها.

اتجاهات التجارة العالمية

من المتوقع أن يتباطأ نمو حجم التجارة العالمية من نسبة 5.0 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 4.6 في المائة في العام 2026، ثم يستقر عند نسبة 4.7 في المائة في العام 2027. ومع ذلك، فإن نسبة العام 2026 تزيد بمقدار 110 نقاط أساس عما كان متوقعاً في يوليو 2026، حيث تظل تجارة السلع التكنولوجية قوية للغاية وتواصل الشركات العثور على أسواق جديدة رغم ارتفاع الرسوم الجمركية. وقد تم تعديل توقعات الواردات للاقتصادات المتقدمة بالرفع بمقدار 150 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 5.0 في المائة لعام 2026، وبمقدار 80 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 4.2 في المائة لعام 2027. ومن المتوقع أن تنمو واردات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 4.0 في المائة في العام 2026 (بزيادة 40 نقطة أساس عن توقعات يوليو 2026)، وبنسبة 5.1 في المائة في العام 2027 (بانخفاض 20 نقطة أساس). كما تم رفع توقعات الصادرات من الاقتصادات المتقدمة بمقدار 180 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 5.1 في المائة لعام 2026، وبمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 3.7 في المائة لعام 2027. ومن المتوقع أن تنمو صادرات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بنسبة 3.6 في المائة في العام 2026 (دون تغيير عن توقعات يوليو 2026)، وبنسبة 6.6 في المائة في العام 2027 (بزيادة 20 نقطة أساس).

ويتناول التقرير أيضاً مسارات التجارة في أعقاب فرض الولايات المتحدة لرسوم جمركية في أبريل 2025؛ إذ انخفضت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنسبة 22 في المائة بين فبراير 2025 ويناير 2026، كما انخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة 25 في المائة. وقد عوض كلا البلدين معظم هذه الخسائر من خلال زيادة المبيعات لأسواق أخرى، مما أبقى إجمالي صادراتهما عند مستوى يقارب 1 في المائة فقط مما كان سيتحقق لولا فرض تلك الرسوم. وفي غضون عام واحد، بلغت الصادرات الصينية من المنتجات المتأثرة بالرسوم إلى أسواق أخرى ما يعادل نسبة 52 في المائة من حجم المبيعات التي كانت الصين توجهها سابقاً إلى الولايات المتحدة. فيما ارتفعت أرصدة الحساب الجاري العالمية لتصل إلى نسبة 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام 2025، مدفوعة بزيادة الفائض في الصين، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تظل هذه الأرصدة مرتفعة في العام 2027. وفي المقابل، تراجعت فوائض الدول المصدرة للنفط.

للنفط والدول المستوردة له في المنطقة؛ إذ من المتوقع أن تشهد الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى انكماشاً بنسبة 3.8 في المائة هذا العام، في حين يُتوقع أن تحقق الدول المستوردة للنفط نمواً بنسبة 4.7 في المائة. وهذا الوضع معاكس لما يحدث عادةً عند ارتفاع أسعار النفط؛ فالمشكلة التي تواجه المنتجين الخليجيين هذه المرة لا تكمن في سعر النفط، بل في حجم الكميات التي يمكنهم إيصالها إلى الأسواق. وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تشهد اقتصادات الدول الخليجية مجتمعة انكماشاً في العام 2026. ومن المتوقع أن تعوض الأسعار المرتفعة جزئياً انخفاض أحجام الإنتاج العام 2026.

ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد السعودي بنسبة 3.3 في المائة في العام 2026، وهو تعديل بالخفض بمقدار 500 نقطة أساس مقارنة بتوقعات شهر يوليو، و640 نقطة أساس مقارنة بتوقعات شهر أبريل. ومن المتوقع أن يعاود النمو الارتفاع ليصل إلى نسبة 7.9 في المائة في العام 2027، وذلك بعد تعديل بالرفع بمقدار 240 نقطة أساس مقارنة بتوقعات شهر يوليو. وتوفر مسارات تصدير النفط الخام البديلة بعض المرونة، رغم استمرار مخاطر الشحن.

أما بالنسبة لدولة الإمارات، فمن المتوقع أن ينكمش اقتصادها بنسبة 3.9 في المائة في العام 2026، مقارنة بنمو نسبته 3.1 في المائة كان متوقعاً في شهر أبريل، قبل أن يتعافى بنسبة 7.7 في المائة في العام 2027 و7.0 في المائة في العام 2028. ويوفر خط الأنابيب الممتد إلى الفجيرة والاقتصاد غير النفطي المتنوع حماية ما ضد الاضطرابات؛ ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى نسبة 4.5 في المائة في العام 2026 مقارنة مع 1.3 في المائة في العام 2025، وهي النسبة الأعلى بين الدول الخليجية.

تواجه كل من الكويت وقطر والبحرين أشد معدلات الانكماش، حيث تؤثر الاضطرابات في إنتاج الطاقة ونقلها سلباً على اقتصاداتها. ومن المتوقع أن ينكمش اقتصادا الكويت وقطر بنسبة 16.7 في المائة و15.6 في المائة، على التوالي في العام 2026، قبل أن يعاودا النمو بنسبة 17.1 في المائة و18.8 في المائة في العام 2027. كما يُتوقع أن ينكمش اقتصاد البحرين بنسبة 11.3 في المائة في العام 2026، يليه نمو بنسبة 13.9 في المائة في العام 2027.

ومن المتوقع أن تكون سلطنة عمان الاقتصاد الوحيد بين الدول الخليجية الذي يسجل نمواً إيجابياً في العام 2026، حيث يُتوقع أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1 في المائة، ارتفاعاً من 2.4 في المائة في العام 2025، وبزيادة قدرها 60 نقطة أساس عن توقعات شهر أبريل. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 2.2 في المائة في العام 2027؛ إذ تتيح لها محطات التصدير الواقعة خارج مضيق هرمز الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط مع مواجهة اضطرابات أقل في عمليات الشحن.

المالية العامة والأرصدة الخارجية

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تشهد الأرصدة المالية والخارجية للدول الخليجية تراجعاً في العام 2026 في ظل الصراع الإقليمي؛ إذ يُتوقع أن يتسع العجز المالي المجمع ليصل إلى نسبة 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة مع نسبة 0.8 في المائة في العام 2025)، بينما يُنتظر أن ينخفض فائض

المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في اليابان ليصل إلى نسبة 0.7 في المائة في العام 2026، وهو تعديل طفيف بالرفع بمقدار 10 نقاط أساس، وأن يظل عند هذا المستوى في العام 2027، حيث ستنعمل تدابير الدعم الحكومي على تخفيف أثر ارتفاع أسعار الطاقة. وتُظهر كوريا بوضوح تأثير الذكاء الاصطناعي، إذ يُتوقع أن يرتفع معدل النمو فيها إلى نسبة 3.3 في المائة في العام 2026 مقارنة مع نسبة 1.1 في المائة في العام 2025، مدفوعاً بالطلب القوي على أشباه الموصلات. أما في الصين، فقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى نسبة 4.5 في المائة لعام 2026 ونسبة 4.0 في المائة لعام 2027؛ ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف إنفاق الأسر، واستمرار الضغوط في قطاع العقارات، وارتفاع أسعار النفط، في حين يُتوقع أن يحول الدعم المتمثل في السياسات الاقتصادية دون حدوث تباطؤ أكثر حدة. ولا تزال الهند تُعد واحدة من أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً؛ فقد تم رفع توقعات النمو للسنة المالية 2026/2027 بمقدار 60 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 7.0 في المائة، وذلك بفضل قوة الطلب المحلي وقطاع الخدمات.

كيف استوعب العالم صدمة النفط

أدى إغلاق مضيق هرمز في مارس 2026 إلى تعطيل حركة نقل ما يقرب من 20 مليون برميل من النفط يومياً، أي ما يعادل قرابة ربع تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً، مما دفع أسعار النفط للوصول إلى ذروة بلغت 126 دولاراً للبرميل في أواخر شهر مارس. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإنه لولا إجراءات التخفيف، لكان متوسط أسعار النفط قد بلغ نحو 110 دولارات للبرميل في العام 2026، مما كان سيؤدي إلى خفض معدل النمو العالمي بنسبة 0.9 في المائة. هذا وبلغ المتوسط الحالي لخام برنت الفوري 93.1 دولاراً للبرميل للفترة الممتدة حتى سبتمبر 2026.

ومع ذلك، تم تخفيف حدة الأثر جزئياً بفضل مسارات التصدير الخليجية البديلة، وزيادة الإنتاج خارج منطقة الخليج بنحو مليوني برميل يومياً، وسحب حوالي 4 ملايين برميل يومياً من المخزونات الاستراتيجية والتجارية. كما خفضت الصين وارداتها من النفط الخام بنسبة 23 في المائة في الفترة ما بين مارس ويونيو 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم تحسن كفاءة الطاقة في خفض كثافة استهلاك الطاقة عالمياً، حيث انخفض معدل استخدام الطاقة لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32 في المائة على مدى العقدين الماضيين. ونتيجة لذلك، يُقدّر صندوق النقد الدولي صافي الأثر على النمو العالمي بنحو 0.3 نقطة مئوية في العام 2026. غير أن هذه العوامل المخففة للصدمات بدأت تتقلص وتواجه قيوداً متزايدة، في حين تهدد الهجمات المتجددة في البحر الأحمر والبحر الأسود مسارات الشحن البديلة.

الاتفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الخليجية

يتوقع صندوق النقد الدولي انكماش اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.0 في المائة في العام 2026، وذلك بعد تحقيق نمو بنسبة 3.3 في المائة في العام 2025. وتُعد هذه النسبة أقل بمقدار 150 نقطة أساس عن توقعات شهر يوليو 2026، وأقل بمقدار 310 نقاط أساس عن توقعات شهر أبريل 2026. ومن المتوقع أن يكون التعافي قوياً بنفس القدر، حيث يُتوقع تسجيل نمو بنسبة 7.0 في المائة في العام 2027، وهي نسبة تفوق توقعات أبريل 2026 بمقدار 220 نقطة أساس. أما بالنسبة للمنطقة الأوسع التي تشمل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فيتوقع الصندوق انكماشاً بنسبة 0.3 في المائة في العام 2026 يليه نمو بنسبة 6.3 في المائة في العام 2027. ويعود السبب الرئيسي لهذا التعديل الحاد في التوقعات إلى استمرار إغلاق مضيق هرمز لفترة أطول مما افترضه الصندوق في أبريل 2026. ويفترض السيناريو الأساسي الجديد أن يبدأ إعادة فتح المضيق في مارس 2027، مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها بشكل عام بحلول أكتوبر 2027، وذلك مع استعادة عمليات الإنتاج والشحن والتأمين وترتيبات الدفع تدريجياً.

ثمة فجوة واسعة بشكل غير معتاد بين الدول المصدرة

ميزان القابضة تعيّن جوراف أوبروي نائبا للرئيس التنفيذي - قطاع الصناعات



شركة ميزان القابضة
MEZZAN HOLDING CO.

في الفئات التي تخدمها.

- يغطي نشاطها مختلف القطاعات الاستهلاكية، ويدعمه علاقات طويلة الأمد مع شركات عالمية معروفة، منها "جونسون آند جونسون" (Johnson & Johnson)، و"عليان كمبيرلي كلارك" (Olayan-Kimberly Clark)، و"ريكيت بنكيزر" (Reckitt Benckiser)، و"أرلا فودز" (Arla Foods)، و"جنرال ميلز" (General Mills)، و"ساره لي" (Sara Lee)، والعديد من الشركات المصنّعة الأخرى. - تجهز 60,000 وجبة يوميا في الكويت وقطر ضمن قطاع التجهيزات الغذائية.

- تمتلك مرافق تصنيع الغذاء والمشروبات والسلع الاستهلاكية على مساحة تغطي 190,000 متر مربع في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة.

- تتمتع بعلاقات قوية مع الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية.

- تقوم الشركة على التكامل الرأسي بما في ذلك تصنيع المعلبات، وتزويد الوجبات، وتقديم الخدمات المساندة واللوجستية.

- تضم قائمة عملاء الشركة في قطاع "خدمات الأغذية" مطاعم المأكولات السريعة العالمية، وشركات التجهيزات الغذائية للطيران، وكبرى شركات الخدمات الغذائية.



السيد جوراف أوبروي نائب الرئيس التنفيذي - قطاع الصناعات

في الكويت، مع أنشطة تشغيلية مباشرة في الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والعراق، والأردن.

- تباشر ميزان عمليات في ست دول من خلال 34 شركة تابعة لها، ويعمل فيها ما يزيد عن 6,700 موظف. - توزّع أكثر من 34,000 صنف (SKU) لمنتجات غذائية واستهلاكية من كبرى العلامات التجارية الإقليمية والعالمية، وهو ما يجعل شركة ميزان القابضة من كبرى الشركات من حيث عدد العلامات التجارية التي تصنعها وتوزعها وكذلك من حيث المبيعات والحصة السوقية، إضافة إلى حصة الشركة من إجمالي إنفاق المستهلك

أعلنت شركة ميزان القابضة ش.م.ك.ع.، وهي إحدى أكبر شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والمشروبات والسلع الاستهلاكية سريعة الدوران ومنتجات الرعاية الصحية في منطقة الخليج، تعيين جوراف أوبروي في منصب نائب الرئيس التنفيذي - قطاع الصناعات، اعتباراً من 12 أكتوبر 2026، وذلك إضافة إلى مسؤولياته الحالية.

وفي منصبه الجديد، سيركز أوبروي على تعزيز الأداء التشغيلي، وتطوير القدرات المؤسسية، ودفع عجلة النمو المستدام في أعمال قطاع الصناعات، مستنداً إلى خبرة تمتد إلى أكثر من 27 عاماً في قطاعات الأغذية والصناعات والسلع الاستهلاكية سريعة الدوران، حيث تقلد العديد من المناصب القيادية على مستوى المجموعة، من أبرزها المدير العام لشركة التجارة الهندية الكويتية، المعروفة باسم كتكو، كما إنه عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لإنتاج الزيوت والشحوم، وشركة الصناعات البلاستيكية التابعة لميزان القابضة. ويعكس هذا التعيين ثقة القيادة العليا في قدرات أوبروي القيادية ورؤيته الاستراتيجية، ودوره المتوقع في قيادة قطاع الصناعات خلال المرحلة القادمة ودعم نمو الأعمال على المدى الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أن أوبروي هو رئيس مجلس الأعمال والمهنيين الهندي (IBPC) في الكويت. وهو خريج كلية كيلي لإدارة الأعمال بجامعة إنديانا وبرنامج الرؤساء في جامعة سينغولاريتي.

تعد شركة ميزان القابضة شركة ذات تاريخ يمتد إلى 80 عاماً، وقد تم إدراجها في بورصة الكويت خلال الربع الثاني من عام 2015. يقع المقر الرئيسي للشركة

عطورات

مقاميس

maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



طيران الجزيرة تؤكد التزامها باستئناف الربط الجوي مع كازاخستان

سفير كازاخستان والرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة يبحثان فرص استئناف الرحلات المباشرة وتعزيز السياحة

لطيران الجزيرة:

«نتقدم بالشكر إلى سعادة السفير يليكليف على تواصله ودعمه المستمر. بدأت طيران الجزيرة تشغيل رحلاتها إلى ألماتي في عام 2021، ورغم تعليق العمليات لاحقاً، لا تزال كازاخستان سوقاً مهمة بالنسبة لنا. ونحن نثمن العلاقات القوية التي تجمع بلدينا، ونذكر الدور المهم الذي يلعبه الربط الجوي المباشر في دعم السياحة والأعمال والعلاقات الثنائية بشكل أوسع.»

وتابع باسوباثي: «نؤكد التزامنا تجاه كازاخستان، ونتطلع إلى استئناف الربط الجوي عندما تسمح ظروف المجال الجوي بذلك، وبما يضمن تشغيل الرحلات بصورة آمنة ومستدامة.»

وتشغل طيران الجزيرة حالياً رحلاتها إلى أكثر من 50 وجهة في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأفريقيا، لتربط الكويت بأسواق رئيسية للسياحة والأعمال. وتواصل الشركة تعزيز شبكة وجهاتها وتوسيعها من خلال إطلاق وجهات جديدة واستئناف خطوط سابقة استجابة لطلب المسافرين والفرص المتاحة في الأسواق، إلى جانب دعم مكانة الكويت كمركز إقليمي متنام للنقل الجوي.



بالسوق الكازاخستاني واهتمامها باستئناف الرحلات المباشرة فور تخفيف القيود الحالية على المجال الجوي وتوافر الظروف التشغيلية المناسبة.

وقال باراثان باسوباثي، الرئيس التنفيذي

والاقتصادية، بما في ذلك تسهيل زيادة صادرات المنتجات الكازاخستانية إلى السوق الكويتي، كما سيساهم في توطيد العلاقات بين مجتمعي الأعمال في بلدينا.»

وأكدت طيران الجزيرة التزامها المستمر

التقى سفير جمهورية كازاخستان لدى دولة الكويت، بيرزهان يليكليف، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة، باراثان باسوباثي، لبحث فرص تعزيز الربط الجوي بين البلدين، حيث ركزت المناقشات على أهمية استئناف الرحلات الجوية المباشرة لدعم السياحة والتجارة وتعزيز التواصل بين الشعبين وتوطيد العلاقات الثنائية بين الكويت وكازاخستان.

وقال بيرزهان يليكليف، سفير جمهورية كازاخستان لدى دولة الكويت:

«تتمتع كازاخستان بمقومات سياحية جاذبة للمسافرين من الكويت، بفضل طبيعتها الفريدة وبنيتها التحتية السياحية المتطورة وتنوع خيارات الترفيه فيها، فيما سيلعب الربط الجوي المباشر دوراً أساسياً في الاستفادة من هذه الإمكانيات. نتطلع إلى استئناف طيران الجزيرة رحلاتها إلى كازاخستان، ونحن على استعداد لتقديم الدعم اللازم لتسهيل وتعزيز التعاون.»

وأضاف السفير: «أنا على ثقة بأن استئناف الرحلات المباشرة، متى سمحت الظروف بذلك، سيمنح دفعة جديدة للحركة السياحية المتبادلة ويعزز العلاقات التجارية

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

الشركة رسّخت هويتها الموحّدة انطلاقاً من

ركائزها الثلاث: الرقمنة والذكاء والمرونة

ZainTECH تطلق وعدها المؤسسي الجديد.. «المستقبل بدأ الآن»

ZainTECH تدمج كافة عملياتها تحت علامة موحدة لخدمة أكثر من 1,600 عميل الشركة عززت انتشارها الإقليمي في أسواق المنطقة بانطلاقة جديدة في مصر



أما ركيزة الذكاء، فتعكس التزام الشركة بتوظيف البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة لاستخلاص رؤى قابلة للتطبيق، بما يساعد العملاء على تعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات مدروسة تركز إلى البيانات وتدعم تحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بركيزة المرونة، تعمل ZainTECH على تعزيز استمرارية الأعمال والجاهزية التشغيلية من خلال حلول الأمن السيبراني والخدمات المُدارة والبنية التحتية الرقمية القادرة على مواكبة التحديات المتغيرة، بما يضمن للمؤسسات القدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة والحفاظ على استدامة عملياتها.

ومن خلال التكامل بين هذه الركائز الثلاث، تقدم ZainTECH نهجاً شاملاً لتحديث البيئات الرقمية يجمع بين التكنولوجيا والذكاء والمرونة ضمن منظومة واحدة مترابطة، بما يمكن المؤسسات من مواكبة متطلبات بيئة أعمال تزداد تعقيداً، وتتطلب مستويات أعلى من الجاهزية واستمرارية التشغيل والقدرة على التفاعل مع المتغيرات المتلاحقة بثقة وكفاءة، كما ينعكس هذا التوجه المتكامل في منصات الشركة الرقمية وقنواتها المختلفة، التي توفر تجربة موحدة تسهّل على العملاء التعرف إلى حلول ZainTECH وقدراتها والاستفادة من منظومة خدماتها المتنوعة بطريقة أكثر سلاسة ووضوحاً.

ومع دخولها المرحلة المقبلة من النمو، تواصل ZainTECH تركيزها على تمكين عملائها من تحقيق نتائج أعمال ملموسة، ودعم المؤسسات في مختلف أنحاء المنطقة لبناء مستقبل أكثر رقمنة وذكاء ومرونة، انطلاقاً من إيمانها بأن المستقبل الرقمي لم يعد مجرد رؤية بعيدة، بل واقعا يتشكل اليوم. فالمستقبل رقمي وذكي ومرن، أما بالنسبة لـ ZainTECH ، فإن هذا المستقبل لم يعد وعداً مؤجلاً، بل واقعا بدأ الآن.

العمل وإدارة العمليات في مختلف القطاعات، ومن هذا المنطلق، يأتي تطور ZainTECH ليجسد قدرتنا على توحيد خبراتنا وكفاءاتنا وحضورنا الإقليمي ضمن منظومة متكاملة، تتيح لعملائنا الاستفادة من الفرص التي تفرزها التحولات الرقمية المتسارعة وتحولها إلى قيمة حقيقية لأعمالهم».

وتابع قائلاً «تعكس ركائزنا الثلاث، الرقمنة والذكاء والمرونة، التوجه الاستراتيجي الذي نقوده والنتائج التي نسعى إلى تحقيقها لعملائنا، حيث تشكل إطاراً متكاملًا لتمكين المؤسسات من الاستفادة من التقنيات الحديثة وتعزيز جاهزيتها للمستقبل، أما وعدنا المؤسسي الجديد (المستقبل بدأ الآن)، فيجسد التزامنا الراسخ بتمكين المؤسسات من التقدم بثقة وتسخير إمكانيات التكنولوجيا لإحداث أثر ملموس ومستدام في أعمالها».

وأكد حنا بقوله «يمثل دخولنا إلى السوق المصرية محطة استراتيجية مهمة في مسيرة نمو ZainTECH وتوسعها الإقليمي، ويعكس ثقتنا بالإمكانيات الكبيرة والفرص الواعدة التي يتمتع بها هذا السوق، لا سيما في قطاعي المؤسسات والجهات الحكومية، اللذين يشهدان تسارعاً متزايداً في تبني الحلول الرقمية والتقنيات المتقدمة».

وتتمحور استراتيجية ZainTECH حول إطار عمل متكامل يركز على ثلاث ركائز رئيسية هي الرقمنة والذكاء والمرونة، التي تجسد رؤية الشركة في تحويل قدراتها وخبراتها التقنية إلى حلول عملية تستجيب لاحتياجات العملاء وتواكب تطلعاتهم المتنامية في بيئة أعمال تتسارع فيها وتيرة التحول الرقمي.

وفي إطار ركيزة الرقمنة، تركز الشركة على تمكين المؤسسات من تحديث بيئاتها التقنية وتطوير عملياتها التشغيلية من خلال الحوسبة السحابية والبنية التحتية والاتصال والتطبيقات والأتمتة، بما يساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة على مواكبة متطلبات الأعمال الحديثة.

أعلنت شركة ZainTECH، ذراع الحلول الرقمية التابعة لمجموعة زين، عن إطلاق وعدها المؤسسي الجديد «المستقبل بدأ الآن»، في خطوة تعكس توجهها نحو تحقيق نتائج أعمال ملموسة لعملائها وترسيخ مكانتها كشريك تكنولوجي موثوق للمؤسسات والجهات الحكومية في رحلتها نحو التحول الرقمي. وذكرت الشركة أن هذا التطور يأتي امتداداً لاستراتيجيتها القائمة على ركائزها الثلاث: الرقمنة والذكاء والمرونة، وذلك عقب استكمال دمج شركات STS Arabia و Adfolks و BIOS Middle East تحت علامة تجارية واحدة، في خطوة تجسد رؤيتها لبناء منظومة رقمية متكاملة تجمع الخبرات والقدرات المتخصصة ضمن كيان موحد، يعزز كفاءتها التشغيلية ويرسخ حضورها الإقليمي.

وأكدت الشركة أن هذه الخطوة تعكس التوجه الاستراتيجي نحو توحيد الهوية المؤسسية وتعزيز تكامل الحلول والخدمات تحت مظلة واحدة، بما يتيح تقديم قيمة أكبر للعملاء، وتمكينهم من الاستفادة القصوى من التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب بناء مؤسسات أكثر مرونة واستدامة وقدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة ومتطلبات المستقبل.

وأوضحت الشركة أن هذا التوجه يأتي في سياق مرحلة متقدمة من نموها وتوسعها الإقليمي، التي توجت مؤخراً بإطلاق عملياتها في السوق المصرية، بما يعكس طموحها لتعزيز حضورها في الأسواق ذات الفرص الواعدة، وفي الوقت ذاته، تواصل ZainTECH توسيع استثماراتها وترسيخ وجودها في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والأردن والعراق والبحرين، استجابة للطلب المتنامي على الحلول التقنية المتخصصة التي تساعد المؤسسات على تسريع التحول الرقمي وتعزيز كفاءتها التشغيلية ومواكبة متطلبات الأعمال الحيوية.

وتدير ZainTECH اليوم عملياتها عبر ثمانية أسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تقدم مجموعة متكاملة من الحلول والخدمات المُدارة في مجالات الحوسبة السحابية والأمن السيبراني والبيانات والذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية والبنية التحتية الحديثة، فضلاً عن تقنيات الطائرات المسيّرة والروبوتات.

ومن خلال هذا النهج المتكامل، تسعى الشركة إلى تمكين عملائها من تحديث بيئاتهم التقنية بثقة، والاستفادة من البيانات والذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية، وتعزيز أمن عملياتهم وقدرتهم على مواكبة التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال.

وقال أندرو حنا الرئيس التنفيذي لشركة ZainTECH « لطالما ركزت مؤسسات الأعمال على الاستعداد للمستقبل، إلا أن التقنيات التي ستشكل ملامحه أصبحت اليوم واقعا ملموسا يعيد رسم أساليب

بنك برقان يختتم عدة ورش توعوية لتعزيز الثقافة المالية والوعي المصرفي لدى طالبات «Academy X»

في إطار شراكته الاستراتيجية الممتدة مع أكاديمية CODED وتأكيداً لالتزامه بمواكبة التحول الرقمي ودعمه المتواصل لحملة «لنكن على دراية»



فريق بنك برقان يتوسط طالبات «لنكن على دراية» المشاركات في إحدى ورش العمل عن الثقافة المالية



جانب من إحدى الورش التفاعلية لطالبات «لنكن على دراية» في مقر الجامعة الأمريكية في الكويت

اليومية. ويحرص البنك على تصميم مبادرات تفاعلية تراعي احتياجات الفئات العمرية المختلفة، بما يسهم في تنمية مهارات التخطيط المالي، وتعزيز الوعي بالمسؤوليات المرتبطة باستخدام الخدمات المالية الرقمية، وترسيخ ثقافة اتخاذ القرارات المالية المدروسة. وركزت الورش التفاعلية على تزويد الطالبات بأساسيات الثقافة المالية والمصرفية، بدءاً من مفاهيم إدارة الدخل والإنفاق والادخار، وصولاً إلى التعرف على الخدمات المصرفية الرقمية وآليات استخدامها بصورة آمنة ومسؤولة. كما تضمنت تعريفاً بمحاور حملة «لنكن على دراية»، مع توضيح حقوق العملاء وواجباتهم، وآليات تقديم الشكاوى، وأهمية اتخاذ قرارات مالية واعية في مختلف المراحل الحياتية.

كما تناولت الورش أبرز التحديات التي قد يواجهها مستخدمو الخدمات المصرفية الرقمية، مثل محاولات الاحتيال المالي والتصيد الإلكتروني وانتحال الهوية، مع استعراض الإجراءات الوقائية وأفضل الممارسات التي تساعد على حماية البيانات الشخصية والمصرفية، وتعزيز قدرة المشاركات على استخدام القنوات المصرفية الرقمية بثقة وأمان، بما ينسجم مع أهداف حملة «لنكن على دراية» في ترسيخ ثقافة الحماية والوعي المالي.

واستعرضت الورش كذلك أهمية اكتساب العادات المالية السليمة منذ المراحل الدراسية، من خلال إعداد الميزانية الشخصية، وترتيب الأولويات المالية، والادخار المنتظم، والإنفاق المسؤول، بما يساعد الطالبات على إدارة مواردهن المالية بكفاءة عند الانتقال إلى الحياة الجامعية وسوق العمل، ويعزز ثقافة الاستقلال المالي واتخاذ القرارات المبنية على التخطيط.

ويواصل بنك برقان تطوير برامجه ومبادراته التوعوية بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المالي واحتياجات مختلف فئات المجتمع، مع التركيز على تمكين الشباب من امتلاك المعرفة والمهارات التي تساعدهم على الاستخدام الآمن والمسؤول للخدمات المصرفية. ويأتي ذلك من خلال شراكاته مع المؤسسات التعليمية والمجتمعية، وتوظيف منصاته الرقمية لنشر المفاهيم المالية، وحماية العملاء، والتوعية بحقوقهم، دعماً للجهود الحكومية في مواكبة التحول الرقمي، وانسجماً مع أهداف رؤية الكويت 2035 الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وإعداد كوادر وطنية مؤهلة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.



حصة حسين النجادة:

• الثقافة المالية أصبحت

مهارة حياتية أساسية

في العصر الرقمي

• الاستثمار في وعي الشباب

اليوم هو استثمار في مستقبل

المجتمع والاقتصاد الوطني ويأتي

في إطار مسؤوليتنا الاجتماعية

والزامنا بمبادئ الـ ESG

تأكيداً على دوره في تعزيز الثقافة المالية لدى الشباب وترسيخاً لالتزامه بالمسؤولية الاجتماعية ومعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وانطلاقاً من شعاره أنت دافعنا، أعلن بنك برقان عن اختتام عدة ورش عمل عن الثقافة المالية والمصرفية لطالبات برنامج «Academy X»، والتي أقيمت في مقر الجامعة الأمريكية في الكويت (AUK) للعام الثاني على التوالي، ضمن شراكته الاستراتيجية مع أكاديمية CODED-ED، واستمراراً لدعمه حملة التوعية المصرفية الوطنية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت ودعم البنوك المحلية. وقالت حصة حسين النجادة، مدير أول- العلاقات الإعلامية والمسؤولية الاجتماعية في بنك برقان: «سعداء بتنظيم هذه الورش للعام الثاني على التوالي بالتعاون مع أكاديمية CODED والجامعة الأمريكية في الكويت، حيث تعكس حرص بنك برقان على بناء شراكات مستدامة مع المؤسسات التعليمية، وتتضمن أكثر من 1000 طالبة استفدن من المعلومات، بما يسهم في إعداد جيل يمتلك المعرفة المالية والمهارات الرقمية التي تؤهله للتعامل بثقة مع المتغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمالية. ونحن نؤمن بأن الاستثمار في وعي الشباب اليوم يمثل استثماراً في مستقبل المجتمع والاقتصاد الوطني. وتأتي هذه الورش في إطار برنامج بنك برقان الشامل للمسؤولية الاجتماعية، والتزامه بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)».

وأضافت النجادة: «لم تعد الثقافة المالية تقتصر على فهم المنتجات والخدمات المصرفية، بل أصبحت جزءاً أساسياً من المهارات الحياتية التي يحتاجها الشباب في عالم يعتمد بصورة متزايدة على الحلول الرقمية. ومن هذا المنطلق، يواصل بنك برقان توظيف شراكاته المجتمعية لتقديم برامج تفاعلية تسهم في تعزيز الوعي المالي، ونشر رسائل حملة «لنكن على دراية» بأساليب عملية وقريبة من اهتمامات الشباب، بما يساعدهم على حماية بياناتهم ومذخراتهم، والاستفادة من الخدمات المصرفية الرقمية بأعلى درجات الأمان والثقة».

وتندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية بنك برقان الهادفة إلى تعزيز أثر برامجه المجتمعية من خلال الاستثمار في التعليم والتوعية، وربط المفاهيم المالية بالتطبيقات العملية التي يحتاجها الشباب في حياتهم

في إطار دعمه المتواصل للحملة الوطنية «لنكن على دراية»

KIB يعزز التوعية بالاحتيال الرقمي خلال لقاء عبر القناة الثانية لتلفزيون الكويت

بالذكاء الاصطناعي عبر استنساخ الأصوات والمقاطع المرئية، والرسائل الاحتيالية التي تنتحل صفة جهات حكومية أو تجارية، إضافة إلى إساءة استخدام رمز (OTP)، مشدداً على ضرورة التحقق من أي طلبات عبر القنوات الرسمية وقراءة رسائل رمز التحقق (OTP) بدقة قبل اتخاذ أي إجراء. وحذر مراد أيضاً من استخدام التطبيقات المصرفية عبر شبكات Wi-Fi العامة، مستعرضاً في الوقت ذاته ممارسات الأمان الرقمي للأطفال والناشئة.

وعلاوة على ذلك، شدد مراد على أهمية عدم التردد عند الاشتباه في أي محاولة احتيال، داعياً العملاء الذين لا يزال بإمكانهم الوصول إلى تطبيقاتهم المصرفية إلى حماية الحساب المتأثر والتواصل فوراً مع البنك، مع تزويده بكافة التفاصيل المتعلقة بالواقعة لسهولة المتابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة. تجدر الإشارة إلى أن مشاركة KIB في هذه المقابلة التلفزيونية ضمن دعمه المتواصل لحملة «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية. ويحرص البنك على مواصلة تعزيز دور الحملة في نشر التوعية المصرفية وترسيخ المفاهيم المتعلقة بالسلامة المالية وسبل الوقاية من الاحتيال لدى مختلف شرائح المجتمع.



مصطفى مراد

بياناتهم الشخصية والمالية بأعلى درجات الأمان. وخلال اللقاء، أوضح مراد كيف يستغل المحتالون المعلومات المنشورة علناً عبر منصات التواصل الاجتماعي لدراسة الضحايا المحتملين وبناء الثقة معهم تدريباً قبل استدراجهم للحصول على بيانات حساسة. كما تطرّق إلى عمليات الانتحال المدعومة

واصل بنك الكويت الدولي (KIB) جهوده للتوعية بالاحتيال الرقمي، عبر استضافة مساعد مدير في إدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الاحتيال بالبنك، مصطفى مراد، في برنامج «صباح الخير يا كويت» على القناة الثانية (KTV2) لتلفزيون الكويت. وتأتي هذه المشاركة دعماً للحملة الوطنية «لنكن على دراية»، حيث سلّطت الضوء على أساليب الاحتيال المتطورة، والاحتياطات الواجب اتباعها عند استخدام الخدمات الرقمية.

وتعليقاً على أهمية نشر التوعية المالية، قال مراد: «مع تطور أساليب الاحتيال، تظل التوعية أساسية في مساعدة الأفراد على رصد المخاطر قبل الوقوع ضحية لها. ونؤكد في KIB، عبر مشاركتنا الفاعلة في حملة (لنكن على دراية)، التزامنا بترسيخ المعرفة العملية في المجتمع التي تمكّن أفرادها من اتخاذ قرارات مدروسة، وتدفعهم لتوخي الحذر عند التعامل مع أي طلبات أو رسائل أو تفاعلات رقمية مجهولة».

وأكد مراد أن مواصلة جهود التوعية تكتسب أهمية خاصة في ظل الاعتماد المتزايد للأفراد على القنوات الرقمية في حياتهم اليومية، موضحاً أن الإلمام بأساليب الاحتيال الشائعة والاطلاع على إجراءات الوقاية يمنحان المستخدمين القدرة على التعامل بحذر مع التهديدات المحتملة، بما يضمن حماية

عطورات

مقاميس

maqames -perfume
55205700

بخور
النخبة

تحليب بالي الطيب مايزهي إلا في شموخك



من خلال صندوق شركة «فينيكس فنتشر بارتنرز للابتكار»

«كوفي للتقنية» تحصل على استثمار من الدائرة الخاصة لسمو الشيخ محمد بن خالد آل نهيان

يعكس الاستثمار دعم دائرة الشيخ محمد بن خالد الفرص النوعية التي تسهم في رسم مستقبل قطاع الأعمال والتجارة الذكية

COFE



Private Department of
Sheikh Mohammed Bin Khalid Al Nahyan
الدائرة الخاصة
لسمو الشيخ محمد بن خالد آل نهيان

لشركة «فينيكس فنتشر بارتنرز المحدودة (PVP)»، مدير صناديق الاستثمار الجريء ومقرها سوق أبوظبي العالمي، وكانت «فينيكس فنتشر بارتنرز» قد استثمرت في «كوفي» لأول مرة في مرحلة ما قبل سبقت السلسلة (Pre-Series A) عام 2018.

وقال ستييف خياط، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «فينيكس فنتشر بارتنرز»: «حظينا بفرصة دعم شركة «كوفي» منذ مراحلها الأولى، وتحديدًا خلال جولة التمويل التي سبقت السلسلة (أ) في عام 2018، ويسعدنا مواصلة هذه المسيرة إلى جانب علي الإبراهيم وفريق العمل. وتمثل «كوفي» نموذجًا للمنصات التي نؤمن بإمكاناتها في «فينيكس فنتشر بارتنرز»، إذ بدأت بتلبية احتياج استهلاكي بسيط ومتكرر، ثم تطورت لتصبح منظومة متكاملة ومتربطة. وقد كان تطور الشركة من مراحلها الأولى إلى أن أصبحت من الشركات الرائدة في مجالها لافتًا، ونتطلع إلى دعم مرحلتها المقبلة من النمو والتوسع نحو الريادة في السوق، وتعزيز نضجها المؤسسي، وصولًا إلى طرح عام ناجح في أسواق المال».

نبذة عن شركة «كوفي للتقنية»

شركة «كوفي للتقنية»، المعروفة سابقًا باسم «تطبيق كوفي»، هي مزود حلول المنشأة الذكية يبني البنية التحتية التي تتيح للمنشآت أن تُدير أعمالها بنفسها. وتجمع منصتها بين المشتريات الذكية، وهي حلّ بنية تحتية موحد لمشتريات الشركات، والتجارة الذكية، وهي حلّ بنية تحتية تقنية موحد للمنشآت، إلى جانب نشاط تجارة إلكترونية موجه للمستهلك مباشرة. وتخدم «كوفي» أكثر من 1,000 عميل عبر 3,000 منفذ في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، في قطاعات الأغذية والمشروبات والضيافة والطيران والرعاية الصحية والتعليم والشركات.

نبذة عن شركة «فينيكس فنتشر بارتنرز المحدودة» (PVP)

شركة «فينيكس فنتشر بارتنرز المحدودة» هي مدير صناديق الاستثمار الجريء مقره سوق أبوظبي العالمي، وتخضع لرقابة سلطة تنظيم الخدمات المالية. وتستثمر الشركة في شركات التقنية في مراحلها المبكرة في قطاعات التقنية المالية، والتقنية الصحية، وتقنيات التعليم، وتقنيات الزراعة والغذاء، وتقنيات الطاقة والاستدامة، والخدمات اللوجستية الإلكترونية وتقنيات النقل، والتقنيات الاستهلاكية، مع تركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونظرة عالمية، لا سيما نحو اقتصادات مجموعة العشرين.

الاستثمار يأتي من شركة «كويه إس إتش للاستثمار الدولي ومنصة إدارة الثروات التابعة لدائرة الخاصة للشيخ محمد بن خالد آل نهيان

استثمار شركة «كويه إس إتش للاستثمار» يأتي من خلال مشاركتها كمستثمر في صندوق «فينيكس فنتشر بارتنرز للابتكار» (PVPIF)، التابع لشركة «فينيكس فنتشر بارتنرز المحدودة (PVP)»

«كوفي للتقنية» كانت قد أعلنت مطلع الشهر الماضي ختام جولة تمويلية تمهيدا للطرح العام بتقييم 178 مليون دولار

الشركة تدعم رؤية «نحن الإمارات 2031» والبنية التحتية الذكية للمشتريات والتجارة

أعلنت شركة «كوفي للتقنية»، المعروفة سابقًا باسم «تطبيق كوفي» والملقبة بـ«سيلفورس الشرق الأوسط»، المشغل الرائد لمؤسسات الذكاء الاصطناعي ذاتية التنفيذ، والمزود لحلول البنية التحتية الذكية للمشتريات والتجارة لأكثر من 1,000 شركة في دول الخليج، استثمار «شركة كويه إس إتش للاستثمار (KSH Investments LLC)» هي الذراع الاستثماري الدولي ومنصة إدارة الثروات الدائرة الخاصة لسمو الشيخ محمد بن خالد آل نهيان في أبوظبي، في شركة «كوفي للتقنية»، ويأتي هذا الاستثمار، الذي استُكمل في وقت سابق من العام الجاري، ومع دخول «كوفي للتقنية» مرحلة جديدة من النمو، إذ أعلنت الشركة مطلع الشهر الجاري عن استكمال جولة تمويلية تمهيداً للطرح العام بتقييم بلغ 178 مليون دولار أمريكي، ما يضعها على مسار إدراج مستهدف بحلول عام 2029.

وقال الدكتور / أحمد منصور، الرئيس التنفيذي لشركة «كويه إس إتش للاستثمار»: «يسعدنا دعم شركة «كوفي للتقنية» إلى جانب «فينيكس فنتشر بارتنرز»، إذ تعمل «كوفي» على تطوير تقنيات تحدث تحولاً نوعياً في قطاعي التجارة والمشتريات، ونحن على ثقة بمسار نموها، وبإسهامها في تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً عالمياً للابتكار والاقتصاد الجديد».

من جانبه، قال علي أسعد الإبراهيم، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «كوفي للتقنية»: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة هي العاصمة العالمية للاقتصاد الجديد، ونعزز بالثقة التي أولتها دائرة سمو الشيخ محمد بن خالد آل نهيان للشركة، ونتطلع إلى مواصلة دعم البنية التحتية للمشتريات والتجارة الذكية في الإمارات انسجاماً مع طموحات رؤية «نحن الإمارات 2031».

ومنذ انطلاقتها من الكويت عام 2018، توسعت أعمال «كوفي للتقنية» سريعاً، وأصبحت شركة مشغلة لحلول الذكاء الاصطناعي ذاتية التنفيذ للمنشآت، يتولى فيها وكلاء الذكاء الاصطناعي متابعة الاستهلاك والتنبؤ بالطلب واتخاذ الإجراءات نيابة عن المنشأة في المشتريات والمبيعات وإدارة المخزون. وتعمل الشركة ضمن مسارين رئيسيين للأعمال، أولاً المشتريات الذكية، وهي حلّ بنية تحتية موحد لمشتريات الشركات، وثانياً التجارة الذكية، وهي حلّ بنية تحتية تقنية موحد للمنشآت، إلى جانب نشاط تجارة إلكترونية موجه للمستهلك مباشرة.

تعكس تجربة شركة «كوفي للتقنية» فرص التكامل بين الرؤى الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، وما توفره المنطقة من بيئة داعمة لنمو شركات التكنولوجيا الخليجية وتوسعها إقليمياً، لا سيما مع التطور المتسارع لمنظومة الذكاء الاصطناعي وما تتيجحه من فرص جديدة لتطوير البنية التحتية للمشتريات والتجارة الذكية، حيث استفادت الشركة خلال مسيرتها من بيانات الأعمال الداعمة للابتكار والنمو في الإمارات والكويت والسعودية، والتي أسهمت في تطوير أعمالها وتوسيع نطاقها.

وفي دولة الإمارات، تخدم شركة «كوفي للتقنية» قطاعات الطيران والضيافة والتجزئة والأغذية والمشروبات والشركات، ومن أبرز عملاء الشركة طيران الإمارات، والاتحاد للطيران، ومجموعة الفطيم، ويصل عدد عملاء الشركة في دول مجلس التعاون إلى أكثر من 1,000 عميل عبر 3,000 منفذ.

وجاء استثمار «كويه إس إتش للاستثمار» بصفتها من المستثمرين المشاركين ضمن قاعدة مستثمري صندوق «فينيكس فنتشر بارتنرز للابتكار» (PVPIF)، التابع

استبيان «الاقتصادية»

(أكتوبر 2026)

السؤال

«هل تؤيد تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة للمتضررين من حالات الشطب ووقف الأسهم؟»

☐ نعم ☐ لا

عرض إلزامي للمتضررين في الشركات المدرجة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة، مساهمة في إسرء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين.

ونطرح في استبيان أكتوبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات.

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أكتوبر يتمحور حول إمكانية تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة، للمساهمين المتضررين في حالات الشطب والوقف للأسهم؟

إذا كان القانون يفرض على المستثمر التي تتجاوز ملكيته 30% تقديم عرض إلزامي، وهو يمارس شراء إيجابي، فلماذا لا يكون هناك عرض إلزامي على الأغلبية المسيطرة التي تدير الشركة وتشكل مجلس الإدارة وتتحكم فيها باعتبارها المسؤولة عن أي مخالفات أو ممارسات سلبية تقع في الشركة وتقودها للشطب أو الوقف؟ وذلك كخيار عادل يرسخ الأمان الاستثماري ويُعطي من قيمة المسؤولية.

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات، وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة، والردع وتوفير أطر من الحماية بجزءات حاسمة، والضرب بيد من حديد وتغليظ المسؤوليات تمثل أركان أساسية للثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



الكويت تدرس إنشاء خطي أنابيب لنقل النفط الخام عبر السعودية والإمارات



تبحث مؤسسة البترول الكويتية إنشاء خطي أنابيب لنقل النفط الخام عبر السعودية والإمارات، بما يتيح وصول الصادرات الكويتية إلى منافذ بحرية خارج مضيق هرمز، في إطار تحركات لتعزيز مرونة منظومة تصدير النفط وتنويع طرق وصوله إلى الأسواق العالمية.

قال محمد العبدالجليل، نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والابتكار في شركة نفط الكويت، لـ «الشرق بلومبرج»، أمس، إن المؤسسة اتفقت مع شركائها في البلدين على إجراء دراسات جدوى لمشروعين، أحدهما يربط منطقة الأحمدى بالساحل السعودي على البحر الأحمر، والآخر يصل إلى الفجيرة عبر الأراضي الإماراتية.

ويستهدف المسار السعودي الاستفادة من خط أنابيب شرق-غرب لنقل النفط من مناطق الإنتاج في شرق المملكة إلى ساحل البحر الأحمر، بما قد يتيح تمرير الخام الكويتي عبر شبكة الأنابيب السعودية إلى منفذ تصدير غربي، حال الاتفاق على التفاصيل الفنية والتشغيلية للمشروع.

أما المسار الإماراتي، فيقوم التصور المطروح له على نقل الخام الكويتي بواسطة ناقلات بحرية من ميناء الأحمدى إلى أبوظبي، ثم ضخه عبر شبكة الأنابيب باتجاه الفجيرة على ساحل خليج عُمان، مستفيداً من خط حبشان-الفجيرة القائم. كما أشار المسؤول إلى إمكانية وصول الشحنات إلى الدقم في سلطنة عُمان

القائمة لاستيعاب شحنات النفط الكويتية. وكان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، الشيخ نواف الصباح، قد أعلن في يونيو الماضي أن المؤسسة تبحث مع البلدين توسيع أنظمة الأنابيب بما يسمح بنقل صادراتها.

ضمن خطط طويلة الأجل لتأمين منافذ بديلة للصادرات، وليس معالجة فورية لأي اضطراب في حركة الملاحة.

وتستند الخطط إلى مباحثات سابقة بين الكويت والسعودية والإمارات بشأن الاستفادة من شبكات خطوط الأنابيب

كوجهة أبعد محتملة.

وأكد «العبدالجليل» أن المشروعين لا يزالان في مرحلة مبكرة من الدراسة، موضحاً أن بناء أي منهما قد يستغرق من 4 إلى 5 سنوات في حال اتخاذ قرار نهائي بالتنفيذ، ما يعني أن المقترحين يندرجان

بيتكوين تستقر دون 84,000 دولار مع العزوف عن المخاطرة

المتزايدة بشأن التطورات في الصين التي قد تزيد من المعروض وتؤدي إلى انخفاض الأسعار المدفوعة بالذكاء الاصطناعي في هذا القطاع.

ورغم أن هذه التحركات السلبية لم تؤثر بشكل مباشر على البيتكوين، إلا أنها، إلى جانب أسواق العملات الرقمية الأخرى، تأثرت بموجة النفور من المخاطرة. وشهدت الملاذات الآمنة التقليدية، كالذهب والين الياباني، بعض الإقبال هذا الأسبوع.

وسط انخفاض حاد في أسهم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العالمية.

وتراجعت أسهم شركات الذكاء الاصطناعي بشدة نتيجة تزايد الشكوك حول العوائد طويلة الأجل لهذه التقنية، لا سيما بعد أن أظهر تقرير صدر الأسبوع الماضي أن شركة «أوبن إيه آي» الرائدة حققت إيرادات أقل حتى الآن في 2026 مما كان متوقعاً في البداية.

كما تراجعت أسهم شركات تصنيع الرقائق الإلكترونية بسبب المخاوف

وتراجعت أسواق العملات المشفرة بشكل عام، إذ ظلت تحت ضغط عمليات جني الأرباح في أكتوبر بعد أداء قوي في الربع الثالث.

وأدى غياب التطورات التنظيمية الجديدة أو عمليات الشراء الكبيرة إلى بقاء أسعار العملات المشفرة منخفضة إلى حد كبير، على الرغم من الاتجاه التاريخي للتفوق في الأداء خلال شهر أكتوبر.

وتأثرت أسواق «بيتكوين» والعملات المشفرة عموماً بالعزوف عن المخاطرة،

انخفض سعر «بيتكوين» طفيفاً أمس، إذ كافحت العملة الرقمية لتحقيق مكاسب، إذ أدى انخفاض حاد في أسهم شركات التكنولوجيا العالمية إلى كبح جماح الإقبال على الأصول عالية المخاطر والمضاربة.

وتراجعت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 0.2% إلى 83,345.1 دولار أمريكي بحلول الساعة 6:51 صباحاً. وسجلت «بيتكوين» في وقت سابق من الثلاثاء أدنى مستوى لها عند 81,054.7 دولار أمريكي.



النفط يتراجع وسط ترقب إمدادات الديزل الروسية



الاثنين، إن المنظمة عدلت توقعاتها لنمو الطلب على النفط لهذا العام بالخفض إلى 400 ألف برميل يوميا من 1.4 مليون برميل يوميا في بداية العام، في ظل التطورات.

إيران مطارا في الرياض مطلع الأسبوع، فيما وردت تقارير عن هجمات على ناقلات قرب مضيق هرمز. وقال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، هيثم الغيص،

هبطت أسعار النفط 2%، أمس، بعد يوم من وصول خام برنت إلى أعلى مستوياته منذ قرابة شهر، مع تقييم المتعاملين لمخاطر الإمدادات الناجمة عن الهجمات على السعودية واحتمال زيادة إمدادات الديزل من روسيا، وفق رويترز. وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 2.02 دولار أو 1.89% إلى 104.63 دولار للبرميل بحلول الساعة 1049 بتوقيت جرينتش، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.89 دولار أو 2.02% إلى 91.85 دولار للبرميل. وصعد كلا الخامين بنحو دولارين للبرميل في الجلسة السابقة، ولأمس خام برنت عند التسوية أعلى مستوياته منذ 15 سبتمبر. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن روسيا وافقت على توريد ديزل إلى الأسواق العالمية، وإن إدارته رفعت مؤقتا العقوبات الأمريكية عن الوقود الروسي، وهي العقوبات التي وضعت لحرمان موسكو من أي إيرادات قد تستخدمها في حربها مع أوكرانيا. وربما تساعد الإمدادات الإضافية في تخفيف النقص في أسواق الوقود العالمية، مما يحد من بعض المخاوف التي دعمت أسعار الخام في الآونة الأخيرة. ولا تزال المخاوف بشأن هشاشة البنية التحتية للطاقة وممرات الشحن في الخليج تحظى بالاهتمام بعد أن استهدف الحوثيون المتحالفون مع

عضو في الاحتياطي الفيدرالي : ارتفاع عائدات الخزانة قد يساعد في تهدئة التضخم

إذ انخفض حجم الزيادات المتوقعة في عقود المقايضة عبر ثمانية اقتصادات كبرى بما يقرب من 200 نقطة أساس منذ منتصف سبتمبر، وذلك وفقا لبيانات جمعتها «بلومبرج».

وفي الأسبوع الماضي، أشار والر إلى أنه من المرجح أن تكون هناك حاجة لمزيد من الزيادات في أسعار الفائدة لكبح التضخم، رغم أنه أضاف أن المسؤولين يتمتعون ببعض المرونة فيما يتعلق بالتوقيت أثناء دراستهم لاحتمالية إقرار زيادة أخرى.

وكانت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة قد صوتت بالإجماع الشهر الماضي لصالح رفع سعر الفائدة القياسي للمرة الأولى منذ 2023. وقد رأى المستثمرون في البداية احتمالا كبيرا لإقرار زيادة أخرى خلال اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في 27 و28 أكتوبر، قبل أن يقلصوا تلك الرهانات بعد أن أشار مسؤولان بارزان إلى أن صناع السياسات لديهم متسع من الوقت لتقييم الوضع الاقتصادي قبل اتخاذ خطوة جديدة.



قال كريستوفر والر، عضو مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، إن الارتفاع الحاد في عائدات سندات الخزانة الأمريكية طويلة الأجل يساهم في كبح الطلب في القطاعات الحساسة لأسعار الفائدة، مثل قطاعي الإسكان والسيارات، ما يؤدي جانباً من دور السياسة النقدية الأكثر تشدداً.

قال والر، متحدثاً في «منتدى الاقتصاد الجديد» الذي تنظمه «بلومبرج» في نيودلهي الثلاثاء، إنه عندما ترتفع العائدات، هل سيؤثر ذلك على القطاعات الحساسة لأسعار الفائدة مثل الإسكان والسيارات وغيرها؟ نعم، بالطبع سيحدث ذلك. وأضاف أنه على الرغم من أن هذا ليس هدف الاحتياطي الفيدرالي، إلا أن ارتفاع العائدات يؤدي جزءاً من المهمة.

وقفزت العائدات في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى إلى مستويات لم تشهدها منذ عقود، ما أدى إلى تشديد الأوضاع المالية. واستجاب المتداولون لذلك بتقليص توقعاتهم بشأن رفع الفائدة؛



الشركات الناشئة بالشرق الأوسط تجمع 2.98 مليار دولار.. والإمارات في المقدمة



لهذه الفئة من الصفقات في المنطقة، بحسب التقرير. ومن أبرز هذه الجولات، جمع شركة «برق» نحو 329.5 مليون دولار، فيما حصلت «كارجو إكس» و«موف» على 250 مليون دولار لكل منهما، وجمعت «تابي» 233 مليون دولار، و«مال» 230 مليون دولار، بينما حصلت «سبايرو» على 215 مليون دولار. وجاءت هذه الصفقات في وقت شهد فيه نشاط الاستثمار تراجعاً خلال الربع الثاني، عقب اندلاع الصراع الإقليمي في مارس، قبل أن يتعافى جزئياً في الربع الثالث، وشهد سبتمبر موجة من الإعلانات الاستثمارية بعد هدوء نسبي خلال يوليو وأغسطس، بالتزامن مع فعاليات «موني 20 20 الشرق الأوسط» في الرياض.

وقال فيليب باهوسي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «ماغنيت»، إن تراجع تدفق الصفقات يفرض تحدياً على قاعدة الشركات المرشحة لجولات التمويل خلال عامي 2027 وما بعدهما، موضحاً أن الشركات الناشئة التي لا تجمع التمويل تمثل جزءاً من الشركات التي سيحتاج إليها السوق مستقبلاً عند انتقالها إلى مراحل النمو.

دولار عبر 113 صفقة، بانخفاض 39% في عدد الصفقات، ورغم هذا التراجع، أظهرت الإعلانات الاستثمارية خلال سبتمبر مؤشرات على تحسن النشاط في نهاية الربع الثالث.

أما في مصر، فانخفض تمويل الشركات الناشئة بنحو 20% إلى 206 ملايين دولار عبر 44 صفقة، بتراجع 25% في عدد الصفقات، ما يعكس استمرار الضغوط على نشاط الاستثمار في الشركات المحلية.

وعلى مستوى الأسواق الأخرى، ارتفعت تمويلات المغرب بنسبة 56% إلى 34 مليون دولار عبر 11 صفقة، بدعم من جولة بقيمة 15 مليون دولار لشركة «ياكي». وفي قطر، تراجعت التمويلات بنسبة 41% إلى 23 مليون دولار عبر 13 صفقة.

صفقات كبرى تدعم التمويل في الربع الثالث

شهد الربع الثالث من عام 2026 أعلى قيمة تمويلات فصلية خلال العام، إذ جمعت الشركات الناشئة نحو 1.4 مليار دولار عبر 119 صفقة، بدعم من جولات استثمارية كبرى بلغت قيمتها 813 مليون دولار، مسجلة أعلى قيمة فصلية

وفي المقابل، انخفض التمويل باستثناء هذه الجولات الكبرى بنسبة 32% على أساس سنوي، بينما تراجع عدد صفقات الشركات في المراحل المبكرة بنسبة 45%، ما يعكس اتساع الفجوة بين الشركات القادرة على جذب رؤوس الأموال الكبيرة وتلك التي لا تزال في بداية رحلتها.

الإمارات تتقدم والسعودية ومصر تسجلان تراجعاً

حافظت الإمارات والسعودية على موقعهما باعتبارهما السوقين الأكثر نشاطاً في الاستثمار الجريء بالمنطقة، إذ استحوذتا معاً على 68% من إجمالي الصفقات خلال الأشهر التسعة الأولى، مقارنة بنحو 70% خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفعت تمويلات الشركات الناشئة في الإمارات بواقع 17% على أساس سنوي إلى نحو 1.64 مليار دولار عبر 128 صفقة، رغم تراجع عدد الصفقات 30%، وجاءت الجولات الكبرى محركاً رئيسياً لهذا الأداء، إذ اقتربت قيمتها من مليار دولار.

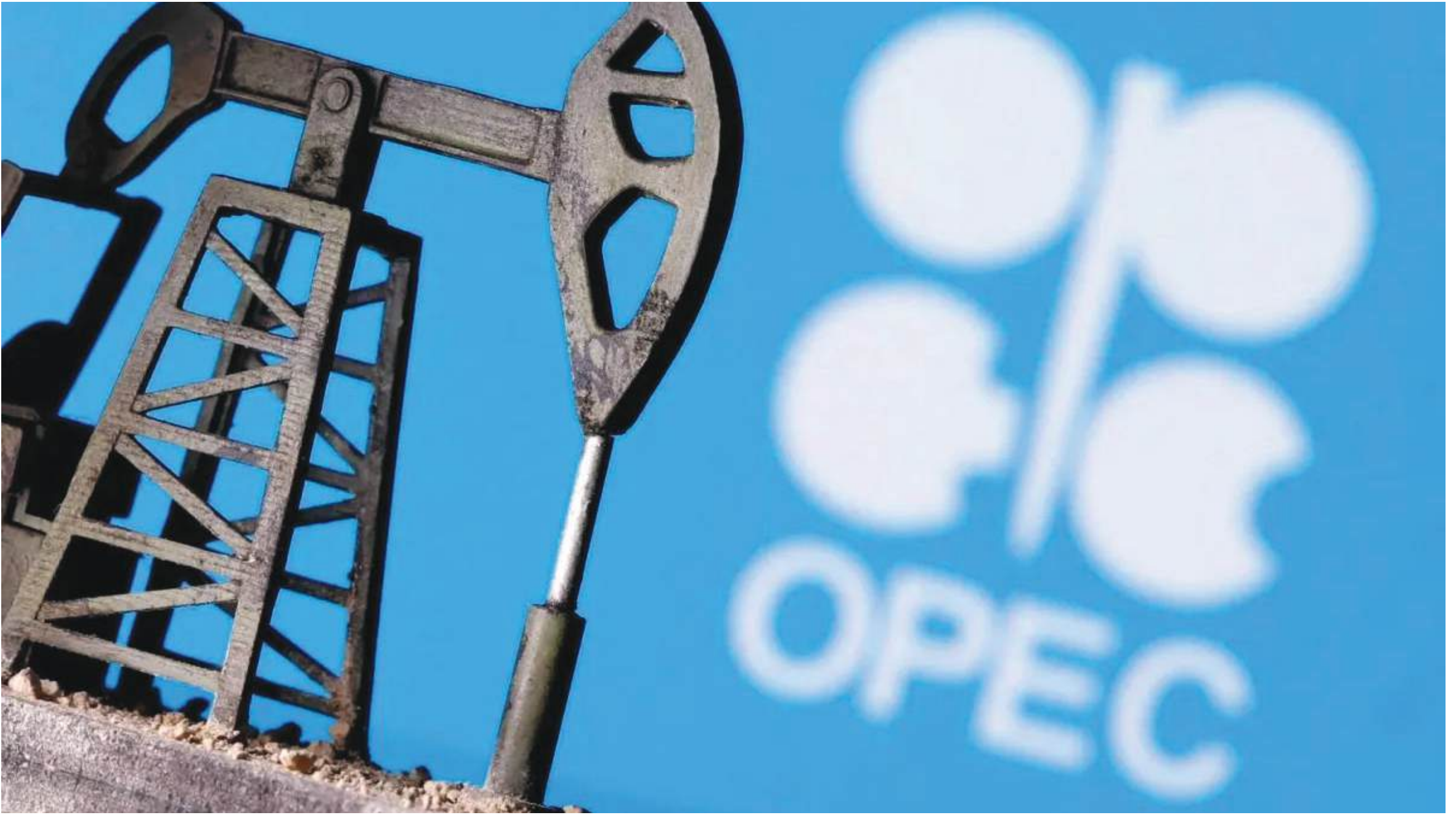
في المقابل، تراجعت التمويلات في السعودية بنحو 29% إلى 1.003 مليار

جمعت الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمويلات بقيمة 2.98 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، بانخفاض 7% على أساس سنوي، وسط تراجع عدد الصفقات وتزايد تركيز الاستثمارات في عدد محدود من الجولات التمويلية الكبرى، وفقاً لتقرير «ماغنيت» عن أداء الاستثمار الجريء في المنطقة خلال الربع الثالث من العام.

وأوضح تقرير «تحديث الاستثمار الجريء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للربع الثالث من 2026»، أن عدد الصفقات انخفض بنسبة 33% على أساس سنوي إلى 351 صفقة، في إشارة إلى تقلص قاعدة الشركات القادرة على جذب التمويل، رغم استمرار تدفق مبالغ كبيرة إلى الشركات التي نجحت في إتمام جولات استثمارية ضخمة.

واستحوذت الجولات التمويلية التي تجاوزت قيمة كل منها 100 مليون دولار على نحو 1.5 مليار دولار، أي أكثر من نصف إجمالي التمويلات المسجلة خلال الفترة، متجاوزة بالفعل إجمالي التمويل الذي جمعته الصفقات الكبرى طوال عام 2025.

أوبك تخفض توقعات الطلب على النفط في 2026.. وتعافٍ مرتقب في 2027



الأقرب بمقدار 13.94 دولار إلى 102.02 دولار للبرميل، وصعد متوسط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 13.24 دولار إلى 95.69 دولار للبرميل، وزاد متوسط خام عُمان بمقدار 26.65 دولار إلى 114.53 دولار للبرميل.

وأرجعت المنظمة ارتفاع الأسعار إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، واضطرابات تدفقات النفط الخام من المنطقة، وزيادة الطلب على الشحنات المتاحة للتسليم الفوري، ما دفع أسعار العقود القريبة إلى الارتفاع بوتيرة أسرع من الأسعار المستقبلية.

وتعني هذه التطورات أن سوق النفط لا يتأثر بالطلب المتوقع وحده، بل أيضاً بمدى توفر الخام فعلياً وقدرة المنتجين على نقله إلى الأسواق المستهلكة.

وفيما يتعلق بالإمدادات، تتوقع أوبك نمو إنتاج السوائل النفطية لدى الدول غير المشاركة في إعلان التعاون بنحو 600 ألف برميل يومياً خلال كل من عامي 2026 و2027.

ومن المتوقع أن يأتي النمو خلال 2026 بصورة رئيسية من البرازيل والولايات المتحدة وكندا والأرجنتين، بينما تشمل أبرز مصادر الزيادة في 2027 قطر وكندا والبرازيل والأرجنتين.

توازن السوق يظل رهناً بالطلب والإمدادات

خفّضت أوبك توقعاتها للطلب على خام الدول المشاركة في إعلان التعاون خلال 2026 إلى 42.1 مليون برميل يومياً، أي أقل بنحو 600 ألف برميل يومياً من مستوى 2025، لكنها رفعت توقعاتها لعام 2027 إلى 43.9 مليون برميل يومياً، بزيادة 1.8 مليون برميل يومياً مقارنة بتقديرات العام الحالي. وتشير هذه التقديرات إلى أن تعافي الطلب في 2027 قد يعزّز احتياجات السوق من النفط، لكن أثره في الأسعار سيعتمد على حجم الإمدادات المتاحة، ومدى تعافي الإنتاج، وسرعة إعادة بناء المخزونات.

وبالتالي، فإن خفض توقعات نمو الطلب خلال 2026 لا يعني بالضرورة استمرار ضعف السوق في العام المقبل، لكنه يعكس حالة من عدم اليقين بشأن الاستهلاك في الأجل القريب، مقابل رهانات على انتعاش أقوى لاحقاً.

وستظل تطورات الصراع في الشرق الأوسط، وتكاليف الشحن والتأمين، وأداء الاقتصادات الكبرى عوامل حاسمة في تحديد ما إذا كان الطلب المتوقع في 2027 سيتحول إلى زيادة فعلية في الاستهلاك، وما إذا كانت الإمدادات العالمية ستتمكن من مواكبة هذا النمو.

النفطية، وهو عامل قد يُضيف إلى الاستهلاك خلال العام المقبل إذا استقرت الظروف الاقتصادية والإمدادات.

وعلى مستوى المنتجات النفطية، يرجّح أن يقود البنزين نمو الطلب في 2027، بزيادة تبلغ نحو 700 ألف برميل يومياً، يليه وقود الطائرات والكيروسين بنحو 550 ألف برميل يومياً، ثم الديزل بنحو 420 ألف برميل يومياً.

وتتوقع المنظمة كذلك ارتفاع الطلب على سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال بنحو 500 ألف برميل يومياً، وزيادة استهلاك النافثا بنحو 300 ألف برميل يومياً، في انعكاس للانتعاش المرتقب في قطاعات النقل والصناعات البتروكيماوية.

الطلب في 2026.. الأسواق الناشئة تدعم الاستهلاك

رغم خفض توقعات نمو الطلب العالمي خلال 2026، لا تزال أوبك تتوقع استمرار نمو الاستهلاك في الاقتصادات الناشئة، مقابل تراجع الطلب في عدد من الأسواق المتقدمة.

وتشير تقديرات المنظمة إلى أن الطلب في الاقتصادات المتقدمة سيواجه ضغوطاً نتيجة ضعف الاستهلاك في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بينما يُتوقع أن يدعم النشاط الاقتصادي في الأمريكتين الطلب على النفط.

أما خارج الاقتصادات المتقدمة، فتبرز أميركا اللاتينية وإفريقيا والهند ودول آسيا الأخرى بوصفها مصادر رئيسية لنمو الاستهلاك، مدفوعة باحتياجات النقل والنشاط الاقتصادي.

في المقابل، يُتوقع أن يشهد الطلب الصيني ضعفاً مؤقتاً، في ظل مؤشرات على تباطؤ الاستهلاك خلال العام الحالي. لكن المنظمة أشارت إلى أن بعض البيانات المتاحة لا تزال أولية وقابلة للمراجعة، ما يعني أن تقديرات الطلب قد تتغير مع ظهور بيانات أحدث.

ويظل أداء الصين والهند مؤثراً في التوقعات العالمية، نظراً إلى دورهما في استهلاك الطاقة، وإلى قدرة النمو الاقتصادي فيهما على تعويض ضعف الطلب في الأسواق المتقدمة.

اضطرابات الإمدادات تدعم أسعار النفط

على جانب الأسعار، ارتفعت قيمة سلة أوبك المرجعية خلال سبتمبر بمقدار 24.15 دولار للبرميل على أساس شهري، لتبلغ 110.59 دولار للبرميل في المتوسط.

كما ارتفع متوسط العقود الآجلة لخام برنت تسليم الشهر

خفّضت منظمة البلدان المصدرة للبترول («أوبك» توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2026 للشهر السادس على التوالي إلى نحو 400 ألف برميل يومياً، في ظل تباطؤ الاستهلاك العالمي وتداعيات الحرب في الشرق الأوسط واضطرابات أسواق الطاقة، لكنها تتوقع انتعاشاً قوياً خلال العام المقبل مع عودة الطلب المؤجل والحاجة إلى إعادة بناء المخزونات النفطية.

وبحسب تقرير المنظمة الصادر في أكتوبر، تأتي التوقعات المعدلة لعام 2026 في وقت تتزايد فيه الضغوط على أسواق الطاقة، نتيجة اضطرابات تدفقات النفط الخام وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، بالتزامن مع استمرار المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر في حركة الإمدادات العالمية.

وفي المقابل، تتوقع أوبك تسارع نمو الطلب العالمي على النفط إلى نحو 2.6 مليون برميل يومياً خلال 2027، مع افتراض تعافي الاستهلاك بعد التباطؤ الحالي، إلى جانب اتجاه الدول والشركات إلى تعويض المخزونات التي استنزفت خلال فترة اضطرابات الإمدادات.

وتعكس هذه التوقعات تحولاً مرتقباً في سوق النفط، من نمو محدود في الطلب خلال العام الحالي إلى وتيرة أسرع في العام المقبل، ما يجعل مسار التعافي الاقتصادي العالمي وتطورات الصراع في الشرق الأوسط من أبرز العوامل المؤثرة في توازن السوق.

2027.. انتعاش الطلب بقيادة الاقتصادات الناشئة

تتوقع أوبك أن يصل متوسط الطلب العالمي على النفط إلى نحو 108.3 مليون برميل يومياً خلال عام 2027، مع زيادة الاستهلاك بنحو 2.6 مليون برميل يومياً على أساس سنوي. ومن المرجح أن تقود الاقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجزء الأكبر من هذا النمو، بزيادة متوقعة تبلغ نحو مليوني برميل يومياً، مقابل نحو 500 ألف برميل يومياً في الاقتصادات المتقدمة.

ويستند هذا الانتعاش المتوقع إلى استمرار النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة، ولا سيما الهند ودول آسيا الأخرى، إلى جانب تحسن الطلب على الوقود في قطاعات النقل والسفر الجوي والصناعة.

كما تراهن التوقعات على عودة الطلب الذي تأجل خلال فترة التباطؤ، فضلاً عن الحاجة إلى إعادة تكوين المخزونات

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



[@aleqtisadyahkw](https://twitter.com/aleqtisadyahkw)



[@aleqtisadyahkw](https://www.instagram.com/aleqtisadyahkw)



[aleqtisadyah_kw](https://www.telegram.me/aleqtisadyah_kw)



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

جولدمان ساكس يفاجئ الأسواق.. الأرباح تقفز 29% وتتجاوز التوقعات

سجل بنك «جولدمان ساكس» ارتفاعاً في أرباحه خلال الربع الثالث من العام، مدعوماً باستمرار قوة أنشطة التداول والخدمات المصرفية الاستثمارية، رغم تباطؤ الأداء مقارنة بالربع الثاني القياسي.

وأعلن البنك، الثلاثاء، ارتفاع صافي أرباحه بنسبة 29% على أساس سنوي إلى 5.29 مليار دولار، بما يعادل 17.01 دولار للسهم، متجاوزاً بفارق كبير توقعات المحللين البالغة 13.50 دولار للسهم.

كما ارتفعت الإيرادات الصافية الإجمالية بنسبة 23% إلى 18.7 مليار دولار، مقارنة بتوقعات بلغت 16.4 مليار دولار. ووصف الرئيس التنفيذي للبنك، ديفيد سولومون، بيئة الأعمال خلال الربع الثالث بأنها «بيئة تشغيلية معقدة».

وأضاف سولومون، في بيان إعلان النتائج، أنه على الرغم من التعقيدات وحالة عدم اليقين السائدة في العالم، فإننا نتمتع بموقع قوي للغاية لمواصلة تقديم الخدمات لعملائنا.

وارتفع سهم «غولدمان ساكس» بنحو 3% في تداولات ما قبل افتتاح السوق.

جاءت نتائج البنك بعدما حذر مسؤولون تنفيذيون في وول ستريت من صعوبة استمرار طفرة التداول التي دعمت الإيرادات القياسية في وقت سابق من العام. وبلغت إيرادات أنشطة تداول الأسهم والدخل الثابت لدى البنك 9.9 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع إيرادات تمويل الأسهم بنسبة 96%.

وتجاوز إجمالي الإيرادات توقعات المحللين البالغة 8.8 مليار دولار، لكنه ظل دون المستوى القياسي البالغ 12 مليار دولار الذي سجله البنك خلال الربع السابق. وفي المقابل، تراجع إيرادات وحدة الدخل الثابت والعملات والسلع الأولية قليلاً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفعت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية بنسبة 21% على أساس سنوي إلى 3.22 مليار دولار، مدفوعة بزيادة إيرادات تقديم المشورة بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ، إلى جانب أنشطة الاكتتاب في الأسهم.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

للتسويق العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم شركة على العقار الكويتي

للتسويق العدل مخاطر المستثمر الأجنبي الذي يملك سهم شركة على العقار الكويتي

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر

الحكومة 20 أكتوبر



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf